

الإطار المنهجي

تمهيد:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية الدقيقة والكاملة والملائمة والتي توصف بالموثوقية هي بمثابة العمود الفقري بالنسبة للشركات التي تريد البقاء والاستمرار والتطور لأن هذه المعلومات تعتمد عليها جهات داخلية وخارجية في ترشيد وضع القرارات الاقتصادية المختلفة وحتى تكون المعلومات كذلك يتطلب وجود رقابة داخلية قوية وحيث تحقق الأهداف بصورة أكثر كفاءة وفاعلية أن وجود نظام محكم للرقابة الداخلية يكون بمثابة دافع لتوفر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات النظام المحاسبي على درجة كبيرة من الملائمة لمستخدميها.

إن استخدام الحاسبات الإلكترونية في نظم المعلومات أدى إلى خلق العديد من المشاكل والأخطاء ويمكن الحد من هذه الأخطاء والمخالفات من خلال بناء نظام جيد للرقابة الداخلية.

مشكلة البحث:

1. تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بالرقابة الداخلية نتيجة لتوسع الشركات والمؤسسات في أعمالها التجارية.
2. أن الوصول للنظام هو أحد من محاور الرقابة على التطبيقات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية يواجه بمخاطر الإخلال، تشغيل وإخراج البيانات والمعلومات (المحاسبية).
3. الأنظمة المحاسبية ذات تقنية تكنولوجيا فقط أي لا تعني مخرجات هذه النظم باحتياجات مراكز الرقابة الداخلية.

تساؤلات البحث:

1. هل ضعف أنظمة المعلومات المحاسبية ناتج من عدم وجود لوائح تنظم عملية الرقابة الداخلية؟
2. هل الكادر البشري غير مؤهل لأداء عملية الرقابة الداخلية؟

أهمية البحث:

تتمثل الأهمية في الآتي:

(أ) الأهمية العلمية:

1. إن مستخدمي المعلومات المحاسبية يعود دائماً للحصول على بيانات ومعلومات محاسبية سريعة ودقيقة وملائمة وموثوق بها لمتابعة استثماراتهم بشركات المساهمة العامة ولا يمكن الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات المحاسبية إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

2. بيان أهمية المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير والقوائم المالية في الرقابة الداخلية.

(ب) الأهمية العملية:

1. إن مكانة نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة في المحافظة على الأصول وسلامة البيانات مع تحقيق الكفاءة والفعالية في تشغيل البيانات.

2. بيان دور فاعلية الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية لترشيد وتفعيل إجراءات الرقابة الداخلية.

أهداف البحث:

1. دراسة وتحديد مجالات تطوير نظم المعلومات المحاسبية.
2. دراسة العلاقة بين تصميم نظام المعلومات المحاسبية ودورها في تحقيق الفاعلية.
3. التعرف على مفاهيم الرقابة الداخلية ومقوماتها الأساسية.
4. التعرف على العلاقة بين الرقابة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية.

فرضيات البحث:

يختبر البحث الفرضيات التالية:

1. استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي إلى رفع كفاءة وفعالية الأداء لشركات المساهمة العامة في السودان.
2. اعتماد نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات المحاسبية يخلق نوع من الميزة التنافسية لشركات المساهمة في السودان.

3. اعتماد نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات المحاسبية يوفر الأمن والسلامة بنسبة لطبيعة مكونات نظام الرقابة الداخلية الإلكتروني.

منهجية البحث:

1. المنهج التاريخي: لنتبع الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث.
2. المنهج الإستبائي: لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات.
3. المنهج الإستقرائي: لإختبار الفرضيات.
4. المنهج الوصفي: لاستخدام أسلوب دراسة الحالة.

حدود البحث:

- أ. حدود مكانية: تتمثل الحدود المكانية في عينة من الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- ب. حدود زمنية: تتمثل في الفترة من 2016م.

مصادر جمع المعلومات:

- أ. مصادر أولية: الاستبانة والملاحظات الشخصية.
- ب. مصادر ثانوية: اعتمد الباحث في جمع المعلومات من المراجع - الرسائل الجامعية - الكتب والدوريات العلمية.

هيكل البحث:

يتألف البحث من:

- المقدمة: تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة وثلاثة فصول وخاتمة.
- الإطار المنهجي: يشمل مشكلة البحث وأهميته وفروضه ومنهجيته.
- الفصل الأول: الأنظمة المحاسبية المحوسبة، ويتكون من ثلاثة مباحث:
 - المبحث الأول: مفهوم، أهمية، أهداف، وخصائص الأنظمة المحاسبية
 - المبحث الثاني: أنواع، وظائف، مقومات، ومكونات الأنظمة المحاسبية
 - المبحث الثالث:

- **الفصل الثاني: الرقابة الداخلية، ويتكون من مبحثين:**
 - المبحث الأول: تطور، مفهوم، وأهداف، الرقابة الداخلية
 - المبحث الثاني: أنواع خصائص مخاطر ووسائل الرقابة الداخلية
- **الفصل الثالث: الدراسة الميدانية، وتتكون من مبحثين:**
 - المبحث الأول: نبذة تعريفية عن الحالة قيد الدراسة
 - المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الدراسات السابقة

1- دراسة عشال الهيثمي محمد عشال⁽¹⁾:

تكمّن مشكلة الدراسة في وجود أنظمة متقدمة ومتطورة تساهم في الاستفادة من نظم تقنية المعلومات، والوفر في التكاليف من جانب ومن جانب آخر عدم استعمالها على مستوى عال من الكفاءة والمعرفة والاقتصار على المستوى اليدوي يمكن القول أن أهمية الدراسة تتركز في الآتي:

1. ندرة وقلة البحوث والدراسات في مجال حوسبة النظم المحاسبية في اليمن.
2. كما يبدو وأهمية الدراسة في البعد الوطني من خلال إجراء دراسة ميدانية عن آثار حوسبة النظم المحاسبية في اليمن.
3. تسليط الضوء على مواطن الضعف والقوة في تطبيق التقنية الحديثة للنظم المحاسبية في الشركات التجارية لتتلافى جوانب القصور ومعالجتها ولمزيد من التطور في هذا المجال.

تساؤلات:

تكمّن في معرفة مدى تأثير تطبيق التقنية الحديثة للنظم المحاسبية في الشركات التجارية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل أدى تطبيق التقنية الحديثة في النظم المحاسبية إلى رفع الكفاءة الإدارية في الشركات التجارية؟.
2. هل أدى تطبيق التقنية الحديثة في النظم المحاسبية إلى في الشركات التجارية إلى تحسين نوعية المخرجات من السرعة والدقة والسرية والوضوح والشمول؟.
3. هل أدى تطبيق التقنية الحديثة للنظم المحاسبية في الشركات التجارية إلى تفعيل دور أنظمة الرقابة والضبط الداخلي؟.

2- دراسة جعفر عثمان الشريف⁽²⁾:

تتمثل مشكلة الدراسة في الآتي:

(1) عشال الهيثمي محمد عشال، آثار حوسبة النظم المحاسبية على الشركات، (دراسة حالة الشركة التجارية مجموعة هائل سعيد أنعم وشركائه)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2004م.

(2) جعفر عثمان الشريف، الرقابة الداخلية وأثرها على نطاق فحص المراجع الخارجي، (دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء)، رسالة ماجستير في المحاسبة من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م.

1. تنفيذ عملية المراجعة في عدم وجود أنظمة للرقابة الداخلية أو وجود أنظمة غير فعالة (ضعيفة) مما يجعل المراجع في موقف لا يستطيع معه تحديد مدى الفحص الذي سوف يقوم به وكمية الاختبارات التي سوف يجريها.
 2. اتساع حجم العمل في المؤسسات نتيجة انتشارها الجغرافي في ظل ضعف الأنظمة الرقابية فإنها تحتاج إلى عدد كبير من المراجعين للقيام بعمل المراجعة الأمر الذي يؤثر سلباً على توزيع المراجعين في ديوان المراجعة العام.
 3. تعتبر مؤسسات القطاع العام من حيث الإمكانيات المادية والبشرية كما تتمتع بموارد مالية ضخمة وتقوم بتنفيذ عدد كبير من المشروعات التي قامت من أجلها والتي تنتشر في أنحاء متفرقة في القطر أدى اتساع حجم هذه المؤسسات إلى جعل رقابتها ومتابعتها أمر في غاية الصعوبة.
- تستند هذه الدراسة أهميتها على الاعتبارات التالية:

1. ندرة وقلة البحوث والدراسات في مجال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
 2. النقص الشديد من مجال تطبيق استخدام نظم معلومات محاسبية محوسبة بدولة السودان.
 3. جذب اهتمام المنشآت السودانية لمواكبة عصر العولمة في مجال الأنظمة المعلوماتية بصفة عامة والتطورات التقنية الحديثة بصفة خاصة في مجال البيانات والمعلومات المحاسبية.
- استناداً على مشكلة الدراسة تمت صياغة التساؤلات الجوهرية على النحو التالي:
1. مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الوفاء باحتياجات الإدارة (مراكز القرارات) من المعلومات الدقيقة والملائمة والموضوعية تبعاً لذلك قياس:
 - أ. مدى نجاحها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.
 - ب. مدى نجاحها في تحسين كفاءة الأداء الإداري.
 2. مدى اهتمام الإدارة لتطوير أنظمة المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة وتحسين نوعية المخرجات المقدمة.
- يمكن توضيح أهداف الدراسة في الآتي:

1. محاولة تقديم أسلوب علمي لتطبيق استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإدارة.
2. دراسة وتحليل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركة موضع البحث.
3. إستخلاص أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بالشركة موضع البحث كأداة لترقية الأداء الإداري.

فرضيات الدراسة:

1. استخدام نظم معلومات محاسبية محوسبة يؤدي إلى إنتاج معلومات ملائمة ودقيقة وموضوعية.
2. استخدام نظم معلومات محاسبية محوسبة يؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء الإداري.
3. استخدام نظم معلومات محاسبية ومحوسبة يؤدي إلى زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبية.

اعتمد الباحث على المنهج التالي:

1. المنهج الوضعي في سبيل تأطير المفاهيم النظرية للدراسة.
2. المنهج الاستنباطي لإستخلاص النتائج ووضع الحلول.
3. المنهج الإستقرائي، المنهج الإحصائي، نهج دراسة الحالة، استخدمت يف الجانب التطبيقي لهذه الدراسة لجمع البيانات وعرضها وتحليلها، اختبار الفرضيات، استخلاص النتائج.

3- دراسة فياض حمزة رملي⁽¹⁾:

تتبع مشكلة الدراسة في أن قطاع الأعمال السوداني ممثلاً في إدارته المختلفة يواجه بعض الصعوبات في اتخاذ القرارات المتمثلة في الآتي:

1. النقص الشديد في استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة وقصور التنظيم التقليدي في أداء دور فعال في ترشيد القرارات الإدارية من حيث السرعة يف إعداد الأداة بالمعلومات

(1) فياض حمزة محمد رملي، مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات الإدارية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في نظم المعلومات المحاسبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

المحاسبية اللازمة لإتخاذ القرارات في الوقت المناسب وأيضاً من حيث الملائمة والتحول والتنبؤ لأغراض الأداة في تقسيم تحليلات وتفسيرات دقيقة وموضوعية.

2. ضعف واردات المديرين لدور الذي يمكن أن تؤديه لعمر الوظيفة المحاسبية والخ؟؟؟؟
- اهتمامهم بمدخلات وعدم اهتمامهم بالمخرجات والعلومات بشكل عام.
3. عدم اهتمام الإدارة بتطوير النظم المحاسبية لتحسين نوعية المخرجات المقدمة لها.
4. وجود نظم متطورة محوسبة ومن ناحية أخرى عدم الاستقلال الأمثل لها.

فروض البحث:

1. استخدام نظم معلومات محاسبية محوسبة يؤدي إلى إنتاج معلومات ملائمة ودقيقة وتؤدي إلى تحسين كفاءة الأداة الإداري بشكل عام.
2. يؤدي استخدام النظم المحاسبية المحوسبة إلى زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية وبمقابل إلى زيادة فعالية الرقابة الداخلية وبمقابل يحتاج غلأى تكاليف كبيرة ومزیداً من الجهد والخبرة.

نتائج البحث:

استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تم تطويرها لتلائم احتياجات الإدارة والتي أدت إلى إنتاج معلومات دقيقة وملائمة وموضوعية وساعدت أيضاً في تحقيق التنسيق بين الأقسام المختلفة بشكل جيد مما ساعدت على تطوير وتحسين الأداء الإداري.

التوصيات:

1. ضرورة العمل على المنشأة كبيان فعلي عملية لنظم المعلومات الإدارية.
2. المنافع الكبيرة الاستخدام المحوسبة تقلل من أهمية الصعوبات التي تعاد يف تطويرها.
3. العمل على تحقيق تكامل بين نظام المعلومات المحاسبي المحوسب والأنظمة الأخرى.
4. على الشركات السودانية التي تهتم بمواكبة عصر العولمة في مجال الأنظمة المعلوماتية بصفة عامة ومواكبة التقنية بصفة خاصة في مجال البيانات والمعلومات المحاسبية.
5. يجب مراعاة ان المعلومات بصفة عامة والمحاسبة بصفة خاصة المتبعة من النظم الإلكترونية أن تكون كافية في تحسين الأداء الإداري وترشيد عملية اتخاذ القرار.

4- دراسة إنشراح، (2001م)⁽¹⁾:

تناولت هذه الدراسة تقييم الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة وذلك بغرض تحديد فعاليتها في تحقيق أهداف المنشأة وقد تلخصت مشكلة الدراسة في عدة محاور منها عدم وجود نظام رقابة فاعلة لكثير من الشركات الصناعية بالسودان، عدم وجود الرقابة في أحيان كثيرة مصحوباً بعدم التطبيق السليم لها. وتتلخص فروض الدراسة في وجود نظام رقابة داخلية فعال ذو مقومات أساسية تحافظ على أصول الشركة وكذلك الفصل بين المسؤوليات في دورات النشاط المختلفة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليل والأساليب الإحصائية في تحليل البيانات ومنهج دراسة الحالة (شركة سكر كنانة) وتوصلت إلى عدة نتائج منها توافر رقابة.

5- دراسة عدنان محمد محمد قاعود، (2007م)⁽²⁾:

تمثلت مشكلة البحث في مدى توفر القدرة والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في فلسطين، وتمثلت فروض الدراسة في أن تتوفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين وأن النظم الإلكترونية المطبقة حالياً تتميز بالقدرة والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات كافة المستخدمين. فلسطين على حد علم الباحث، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين، واعتمدت الدراسة في أسلوبها على جمع البيانات اللازمة من مصادرها الأولية والثانوية واستخدام المنهج التحليل الوصفي في جمع البيانات وتحليلها من الشركات المساهمة في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وأبرزها توفر مواصفات وخصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في شركات فلسطين وبدرجات، أوصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام الشركات المنتجة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الخاصة بالشركات المساهمة.

(1) إنشراح أحمد شريف، تقييم الرقابة الداخلية (دراسة حالة شركة سكر كنانة 1996-2001م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2002م.

(2) عدنان محمد محمد قاعود، دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية (عزة الجامعة الإسلامية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2007م.

يتضح للباحثين أن الدراسة هدفت إلى التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين ووضع تصور واضح يساعد في تقييم أنظمة المحاسبة الإلكترونية بينما هدف هذا البحث إلى التعرف على المخاطر وأنواعها وأسبابها وإجراءات الحماية اللازمة للحد منها التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

6- دراسة محمد إبراهيم سعد⁽¹⁾:

تتصدر مشكلة الدراسة بالآتي:

1. تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بالرقابة الداخلية نتيجة لتوسع المؤسسات والشركات في أعمالها التجارية.
2. تقييم الرقابة الداخلية من قبل المراجع الخارجي لعملية مراجعة المشروعات ومدى اعتمادها عليها.
3. كيفية تحديد جودة المعلومات المحاسبية الموثوق بها في عملية اتخاذ القرارات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. بيان دور وفعالية الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية.
2. التعرف على تأثير الرقابة الداخلية على عمل المراجع الخارجي.
3. توضيح أثر المعلومات المحاسبية الموثوق بها في عملية ترشيد واتخاذ القرارات.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مفاهيم الرقابة الداخلية ومقوماتها الأساسية.
2. بيان موقف المراجع الخارجي من الرقابة الداخلية وكيفية تقديمه لها.
3. توضيح الخصائص النوعية التي تعمل على جودة المعلومات المحاسبية.

فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الأولى: نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية.

(1) محمد إبراهيم سعد، أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2005م.

2. الفرضية الثانية: يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في تحديد كمية ونوعية وزمن عملية المراجعة.

3. الفرضية الثالثة: المعلومات المحاسبية الموثوقة هي أن توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي، والتحليل الوصفي، واستخدام استمارة الإستبيان بالإضافة إلى المراجع والكتب والمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

7- دراسة آدم البشير المبارك إدريس⁽¹⁾:

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

أ. هل يوجد إهدار للمال العام وما هو دور نظام الرقابة الداخلية تجاه ذلك في مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة بعض الجامعات السودانية).

ب. هل هنالك سوء استغلال للمال وما هي المشكلات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي لمعالجة ذلك (دراسة حالة بعض الجامعات السودانية).

ج. إلى أي مدى يحقق نظام الرقابة الداخلية تحسين الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة بعض الجامعات السودانية).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1. التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي.

2. التعرف على تحقيق الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي.

(1) آدم البشير المبارك إدريس، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة بعض الجامعات السودانية، 2012م)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2013م.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في الآتي:

1. إبراز دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق تحسين الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي.
2. دراسة مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في مؤسسات التعليم العالي لتحقيق تحسين الأداء المالي والمحاسبي فيها.
3. التعرف على أوجه القصور والخلل في نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي.
4. اقتراح الحلول الأوجه القصور والخلل في النظم الرقابية لتلك المؤسسات.

مناهج البحث:

وفقاً لطبيعة الموضوع فإن الباحث سيستخدم:

1. المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات.
2. المنهج الإستقرائي لاختيار فرضيات البحث.
3. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.
4. المنهج الوصفي التحليل حيث يقوم بوصف الظاهرة محل البحث وتحليل كافة الجواب المتعلقة بها تحليلاً دقيقاً .

فرضيات البحث:

يسعى هذا البحث إلى اختبار الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة جامعات: إفريقيا العالمية، النيلين وأمدردمان الإسلامية).
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية والأداء المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة جامعات: إفريقيا العالمية، النيلين وأمدردمان الإسلامية).

8- دراسة محمد محمود⁽¹⁾:

مشكلة البحث:

تتلخص في الآتي:

1. حاجة الإدارة لمحاسبة التكاليف بصورة عامة في التخطيط والرقابة ودعم القرار على جميع المستويات الإدارية.
2. ضرورة حوسبة نظام التكاليف لمثل هذه المجمعات الصناعية المعقدة ليكون قادراً على توزيع التكلفة بحدثة متناهية.
3. الحاجة لنظام تكاليف محوسب يؤثر إيجابياً على النظم القائمة بالمجمع.

أهمية البحث:

يمكن إجمالي أهمية البحث في الآتي:

1. الأهمية العلمية للحواسيب التي تتمثل في ربط العلم النظري بالأسلوب العلمي التطبيقي والوقوف على تشكل نماذج للتقارير العلمية.
2. الأهمية العملية: التي تتمثل في إمكانية إستفادة المنشآت الصناعية المماثلة من محاكاة النظام وإمكانية تطبيق الجزئيات التي تناسب طبيعة أنشطتهم.

أهداف البحث:

تتلخص الأهداف في الآتي:

1. تقديم مفهوم وأهداف نظام محاسبة التكاليف خاصة الموسبة للمنظمات بصفة عامة والمنشآت الصناعية بصفة خاصة.
2. تنبيه الإدارات إلى استخدام المعلومات الناتجة عن عمل النظام في تنشيط محاسبة المسؤولية داخل أقسام المنظمة.
3. إظهار أثر نظام التكاليف المحوسب في إدارة عناصر التكلفة بدقة متناهية.

(1) محمد محمود بلال محمود، أهمية حوسبة نظام محاسبة التكاليف (دراسة تحليلية تطبيقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2005م.

فرضيات البحث:

1. هل يكون لنظام محاسبة التكاليف دوراً إيجابياً في مثل هذه المجمعات الصناعية.
2. لماذا يكون العمل بالنظام المحوسبة أكثر فعالية من العمل اليدوي.
3. هل تستوجب حوسبة التكاليف، حوسبة نظم أخرى بالمنظمة.

منهج البحث:

1. المنهج الإستنباطي الذي يقوم على التفكير المنطقي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض.
2. المنهج الإستقرائي لإختبار مدى صحة الفروض.
3. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث.
4. المنهج الوصفي باستخدام دراسة الحالة لمعرفة الأسس والقواعد والأدوات المستخدمة.

9- دراسة رشيدة عمر احمد⁽¹⁾:

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الآتي:

1. مشكلة تدفق الاحتياجات بصفة مستمرة للمؤسسة عندما تقوم المؤسسة بشراء جميع احتياجاتها في بداية العام.
2. صعوبة التخزين لعدم وجود مخازن كافية وملائمة الأمر الذي يضطر المؤسسة لاستثمار مخازن إضافية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة المشروعات.
3. عدم وصول المشتريات في الوقت المناسب مما يؤدي إلى عدم إلتزام المؤسسة بتنفيذ العقود.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. تبرز أهمية الرقابة في تنفيذ العقود للمشتريات من خلال دورها في تقديم معلومات عامة عن الدرجة التي ترتبط بها الاقتصاد القومي.

(1) رشيدة علي احمد، نظم الرقابة الداخلية واثرها على تنفيذ عقود المشتريات الحكومية (دراسة تطبيقية على جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2006م.

2. الرقابة على المشتريات لها أثر واضح على الدخل القومي حيث يوضح معاملات الشراء مع الدول المختلفة أو داخل الوحدة.

3. تطور وانتشار المعاملات المالية على الانترنت قد يدفع بعض المؤسسات أثار سلبية لذلك كان لابد من إنتقاء الأساليب التي تتماشى مع السياسات المؤسسة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1. التعرف على الأساليب الرقابية على المشتريات في تخفيض إنتاج السلع الإنتاجية والمشتريات إلى متسوى أقل من مستوى التكلفة المالية.

2. تقديم مقترحات بشأن إيجاد نظام سليم مشتريات يكون أساساً للرقابة.

فرضيات البحث:

1. نظام الرقابة الفعال على المشتريات يؤدي إلى تقليل تكلفة الشراء من خلال إتباع نظام سليم للمشتريات.

2. ضعف الرقابة الداخلية الناتج عن عدم تأهيل الكوادر الشبرية يؤدي إلى زيادة فرض التلاعب بالمشتريات وزيادة حجم الاختلاسات بها.

3. الشراء في الوقت المناسب يوفر الجهد المبزول والزمن والمال.

منهجية البحث:

اتباع الباحث المنهج الإستقرائي في التعرف على المفاهيم الأساسيين للرقابة على المشتريات والمنهج الوصفي التحليل في دراسة الحالة كما اتبع الباحث المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة.

10- دراسة حسام عبد الحي محمد عثمان⁽¹⁾:

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الآتي:

(1) حسام عبد الحي محمد عثمان، الدور التكافلي لنظم التكاليف ونظم المحاسبة المحوسبة (دراسة حالة مصنع فريجون فود للمواد الغذائية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2005م.

1. الحاسب الآلي لا يستطيع أن يعين سبل معالجة البيانات دون وجود العنصر البشري الذي يحدد الأساليب المناسبة للمعالجة.

2. الحاسب الآلي لا يقوم بحل جميع المشكلات فهناك عدد من الأعمال التي يحتاج الحاسب الآلي إلى التعرف بكيفية معالجتها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. توضيح أهمية النظم الفرعية في النجاح النظم المحاسبية المحوسبة بإعتبارها المكون الرئيسي لها.

2. عكس الدور الذي تلعبه محاسبة التكاليف كجزء من النظم الفرعية المحاسبية في المؤسسات التجارية وغير الصناعية التي لا يكون فيها نظام التكاليف هو النظام الرئيسي.

3. عكس أهمية محاسبة التكاليف في النجاح وظائف العملية الإدارية المتمثلة في التخطيط والتنسيق والرقابة.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية في الآتي:

1. في أهمية دور نظم التكاليف ونظم المعلومات والبرامج وما تقدمه من الموضوع في العرض وتبسيط الموضوع خلال البساطة في معالجته.

2. الإستفادة من الوفرة الاقتصادية الناجم من المشاركة في الموارد المادية والمعلوماتية.

3. نظم المعلومات السالبة للنظم اليدوية منها عدم وصول البيانات والمعلومات في الوقت الزمني المناسب.

الفرضيات:

تقوم الدراسة على التحقق من الفروض التالية:

1. إن محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية تعتمد على نفس المصادر الأولية للحصول على المعلومات وهي سجلات المنشأة.

2. وجود إختلاف في الأهداف وأساليب التحليل والنتائج لكل من التكاليف والمحاسبة المالية.

3. هنالك علاقة بين نجاح نظم المحاسبة الآلية والوجود الفعلي لنظم التكاليف فيها.

منهجية البحث:

عمل الباحث على التحقق من هذه الفروض والوصول بها إلى النتائج تكشف ما تخضع له الفروض من قوانين ومسببات العلاقة، بينما اتبع الباحث المنهج الاستنباطي بنوعية قياس أرسطو والاستنباط الرياضي يعتبر إلا في أكثر استحداث في البحث لاعتماده على الاستدلال العقلي.

المبحث الأول

مفهوم، أهمية، أهداف وخصائص الأنظمة المحاسبية

مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:

عرف نظام المعلومات بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري من الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية⁽¹⁾.

ونظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية والداخلية⁽²⁾، وعرف أيضاً نظام المعلومات المحاسبي بأنه مجموعة الوسائل التي تمكن إدارة المشروع من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت يتوجيهها وبإشرافها⁽³⁾، ونظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية⁽⁴⁾. من خلال التعريفات أعلاه يستنتج الباحث الآتي:

1. نظام المعلومات المحاسبي أحد المكونات الأساسية والهامة لتنظيم المعلومات الإدارية بالمنشأة.
2. هناك علاقة وثيقة تربط نظام المعلومات المحاسبي بباقي النظم الفرعية كوحدة أخرى من نظم المعلومات الإدارية كالإنتاج والستويق وكذلك الأطراف الخارجية كالملاء.
3. يحتاج كل موقع من مواقع اخاذ القرارات إلى المعلومات المحاسبية سواء في المستويات الدنيا أو الوسطى أو العليا.
4. هناك مجموعة معينة من المستخدمين الخارجيين للبيانات المحاسبية كالمستثمرين الحاليين والمتوقعين والبنوك والمدينون والدائنون.

(1) د. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).

(2) د. محمد شوقي بخاري وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)، ص 15.

(3) د. أحمد نرو، تصميم وإدارة النظام المحاسبي، (الإسكندرية: مؤسسة الجامعة للنشر، 2001م)، ص 1.

(4) د. هاشم أحمد عطيه، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، (عين شمس: الدرا الجامعية، 1999م)، ص 31.

5. يقوم نظام المعلومات المحاسبي بإعطاء تقارير عن سير العمل وهي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي داخل المنشأة وتحديد اتجاهاتها المستقبلية.

ويتسطيع الباحث تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه معالجة مجموعة من البيانات المالية وعمل التقارير والنتائج داخل النظام وإتاحة هذه التقارير للإدارة لإتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق أهداف المنشأة وإستمرارها في المستقبل.

أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

تكمن أهمية نظام المعلومات المحاسبي في الآتي⁽¹⁾:

1. تعمق مجالات الأعمال وإتساعها بشكل استحال معه إنجاز عملية الرقابة والضبط بدون وجود هياكل تنظيمية محددة وتوزيع للسلطات ووجود شبكة متطورة للمعلومات والاتصالات.
 2. المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال فرضت على الإدارة أن تعرف ما يدور حولها أكثر من ذي قبل، وضرورة العمل بحرص وذكاء في محاولة لإثبات الوجود والمحافظة عليه.
 3. ظهور وتقدم الحاسبات الإلكترونية وبحوث العمليات، ساعدت الإدارة في الإستفادة من المعلومات أكثر من ذي قبل، وفي معرفة تأثيرات القرارات قبل اتخاذ القرار وبالتالي تقليل فرصة الخطأ.
 4. أهمية عامل السرعة المناسبة في اتخاذ القرارات، مما أصبح معه توافر المعلومات السليمة بالسرعة المناسبة عملية هامة وضرورية.
- وتتبع أهمية نظام المعلومات المحاسبي من أن هنالك جهات عديدة تعتمد على المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات ودقة وسلامة وسرعة إجراء العمليات داخل المنشأة بالتنسيق مع جميع الأنظمة الفرعية وذلك لإنتاج معلومات ملائمة لتحقيق الأهداف العامة.
- وهناك أيضاً أهمية أخرى لنظام المعلومات المحاسبي⁽²⁾، وتكمن في أن برمجة نظم المعلومات المحاسبية أدت إلى تغيير من الأنشطة حيث يتم تجميع البيانات باستخدام وسائل خاصة

(1) د. هاشم أحمد عطيه، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص 34.

(2) د. عبد الرزاق، د. مارث حسين، مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة، (الأردن، عمان: دار وائل للنشر، 1993م)، ص 27.

حيث يتم إلغاء المستند الورقي الضروري وفي الغالب يتم برمجة كل الحسابات أوتوماتيكياً أما الخدمات فتزداد في معظم الحالات بالإضافة لوجود المخرجات التي يمكن أن تتاح عند الحاجة. والجدير بالذكر أنه عند اختيار المكونات المادية والبرمجية اللازمة لأنظمة المحاسبة يجب تحليل التكلفة والمنفعة وبالتأكيد لا بد أن تكون التكلفة أقل حسن المنفعة ويجب على أعضاء الرقابة والتدقيق أن يكونوا على أسس الرقابة الأتوماتيكية لأن عمليات الرقابة والتدقيق ستم باستخدام الحاسوب.

ويرى الباحث أن هذه الأهمية تأتي في ظل تكنولوجيا المعلومات التي يستند عليها نظام المعلومات المحاسبي في مرحلة التصميم والمدخلات والمعالجة والمخرجات لهذا النظام التي بدورها تؤدي إلى توفير المعلومات المحاسبية الدقيقة والصحيحة التي ترشد إلى اتخاذ القرارات.

أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات مستخدمين مختلفين فقد يكون المستخدمون داخليين يعملون في كافة المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية، أو خارجين كالملاء والجهات الحكومية، وفيما يلي أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي⁽¹⁾:

1- توفير المعلومات اللازمة لإتخاذ العمليات والمهام اليومية:

حيث تقوم الوحدة الاقتصادية يومياً يطلق عليها العمليات المحاسبية وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة اقتصادية مثل بيع المنتجات واستلام النقدية من العملاء، أما العمليات غير المحاسبية والبيانات التي لا تعبر عن أي أحداث اقتصادية فيتم تناولها في إطار نظم أخرى للمعلومات ومعالجة هذه العمليات تتضمن كل من التشغيل المحاسبي الإلكتروني والعمليات غير المحاسبية ويتم تشغيل العمليات من خلال إجراءات نمطية تتضمن كل من المستندات الأولية (التسجيل المحاسبي، التشغيل، الرقابة، المخرجات) ويتم تشغيل العمليات من خلال نظم تشغيل ومعالجة العمليات وهي عبارة عن نظم فرعية لنظام المعلومات المحاسب.

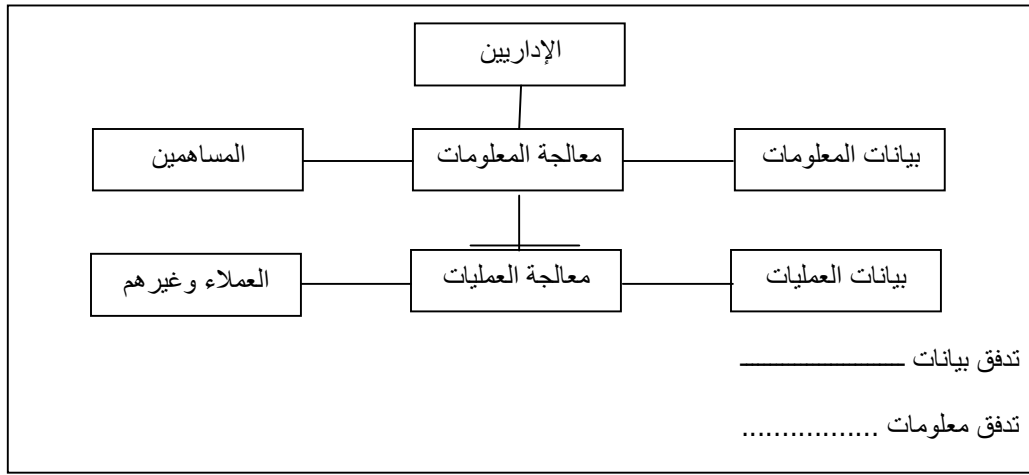
(1) د. ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص 26.

2- توفير المعلومات الملائمة لتدعيم عملية اتخاذ القرارات:

تتخذ الوحدة الاقتصادية مجموعة من القرارات اللازمة للتخطيط والرقابة على عمليات التشغيل، ويتحقق هذا الهدف من خلال معالجة المعلومات، ويعتبر تشغيل المعلومات على هذا النحو ولتحقيق ذات الهدف هناك نوع آخر من المعالجة المحاسبية، أي النظام المحاسبي يوفر نوعين من المعالجات هما معالجة المعلومات ومعالجة العمليات.

الشكل التالي يوضح الفرق بين معالجة العمليات ومعالجة المعوقات وأنواع المعالجات التي

يقوم بها النظام المحاسبي:



المصدر: د. ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص 26.

3- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الإداري:

ينبغي هنا للإدارة أن توضح عن مدى التزامها ووفائها بالمسؤولية القانونية الملقاة على عاتقها تجاه الأطراف الخارجية، والإفصاح عن المركز المالي نتيجة النشاط للأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية وغيرها.

وهناك أهداف أخرى لنظام المعلومات المحاسبي كما يلي⁽¹⁾:

1. إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المنشأة.
2. يجب أن تتوفر في بياناته وتقاريره الدقة في الإعداد والنتائج.

(1) هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص 35.

3. يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب.
 4. يجب أن يحقق النظام المحاسبي إشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المنشأة ورفع كفاءة أدائها.
 5. يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته مع الأهداف المطلوبة منها.
- ويرى الباحث أن هذه الأهداف تؤدي إلى الوصول للأهداف المرجوة للمنشأة وإعطاء معلومات دقيقة عن نشاط المنشأة خلال العام والأعوام السابقة وإعطاء نظام المعلومات المحاسبي فرصة للإدارة بإتخاذ القرارات الرشيدة وذلك من خلال توفير المعلومات الملائمة.
- ويستطيع الباحث إضافة الأهداف التالية:

1. مساعدة الأطراف الداخلية والخارجية في الحصول على معلومات عن النشاط وسيرة داخل المنشأة وتقديم معلومات صحيحة وصادقة.
2. إستقرار العمل والدقة في الأداء داخل قسم المحاسبة بالمنشآت وذلك من خلال مخرجات النظام المحاسبي وهي النتائج والتقارير.
3. تطوير النظام وتحديثه والعمل على تفادي الأخطاء والمخاطر والمخاطرة المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي الداخلي للمنشأة.

خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

- يمكن أن تتمثل خصائص نظام المعلومات المحاسبي في الآتي⁽¹⁾:
1. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقو والسرعة في فعالية البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
 2. أن يتم تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لإتخاذ القرار أو اختيار أحد البدائل المتوفرة.
 3. تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة للمساعدة من وظيفة التخطيط بشقيه طويل الأجل وقصير الأجل.

(1) د. البخاري، ود. أيار عبد الفتاح، الجامع في الكمبيوتر، (الأردن: شركة البخار للكمبيوتر والإلكترونيات، 2001م)، ص 22.

4. أن يكون النظام المحاسبي سريعاً ودقيقاً في إسترجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بيانات وذلك عند الحاجة إليها.

5. أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليلائم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.

وهناك أيضاً خصائص أخرى لنظام المعلومات المحاسبي وتكمن في الآتي⁽¹⁾:

1. أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة المناسبة لتحقيقها.

2. أن يكون ملائماً ويتسم بالمرونة الكافية التي تمكنه من التأقلم مع ما يطرأ من تغيرات في الأهداف وما يحيط بالنظام من ظروف.

3. أن يكون النظام مستقراً، حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين قيم متغيراته.

4. أن يكون بالنظام علاقات خلفية كافية تربط أركانه الأساسية والبيئية التي تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام بالتوصل إلى حالة الإستقرار المنشود والمرغوب.

ويتسطيع الباحث إضافة الخاصيتين التاليتين:

1. لا بد أن يكون النظام المحاسبي متطوراً ولا بد لهذا التطور أن يلزم التنوع المتوقع في نشاطات أو عمليات المنشأة ومسألة تطور النظام ترجع للقائمين على أمره ومدى خبرتهم ودرايتهم الكافية بالتطورات المستحدثة.

2. يحتوي النظام المحاسبي على معلومات مهمة مما يتطلب وجود درجة عالية من الحماية تضمن سلامة سير العمليات.

المبحث الثاني

أنواع، وظائف، مقومات ومكونات الأنظمة المحاسبية

أنواع الأنظمة المحاسبية:

يمكن تصنيف الأنظمة المحاسبية إلى الآتي⁽²⁾:

(1) هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص 35.

(2) د. أحمد رجب عبد العال، دراسات في الأنظمة والمشكلات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص 16-17.

1- تصنيف الأنظمة المحاسبية حسب طبيعة النشاط:

حيث نجد أن الوحدات الاقتصادية بصفة عامة إلى وحدات تجارية، ووحدات صناعية، ووحدات خدمية، ولا شك أن نشاط كل منهما يختلف باختلاف طبيعة وظائفها ويترتب على هذا الاختلاف اختلاف الطرق والأسس المحاسبية المستخدمة بما يتفق وطبيعة النشاط وبما يوفر بيانات ومعلومات ملائمة لإتخاذ قرارات من هذا النوع من النشاط.

ويترتب على اختلاف الأنظمة المحاسبية للتمشي مع طبيعة النشاط اختلاف الحسابات وتفاصيل البيانات الواردة في القوائم والحسابات الختامية.

2- تصنيف الأنظمة المحاسبية وفقاً لكيفية أداء العمل المحاسبي:

إن كيفية أداء العمل المحاسبي ترتبط بقدرة الوحدة الاقتصادية على تحمل تكلفة العمل المحاسبي وقدرتها يف توفير المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب وبأقل تكلفة من أجل إتخاذ القرارات الصائبة سواء كان لك الأداء يدوي أو إلكتروني.

وفي ظل النظام المحاسبي اليدوي يتم تنفيذ معظم الأداء بواسطة العنصر البشري بينما في ظل النظام المحاسبي الآلي فيتم تنفيذ معظمه بواسطة العنصر الآلي وهذا يوفر معلومات ملائمة. من هذا المنطق فإن التسهيلات التي يتيحها الحاسب الآلي أو الإلكتروني ذات نطاق واسع من حيث إمكانيات، سواء من ناحية سرعة الأداء أو من الناحية التخزينية، الأمر الذي يعتبر مظهر هام من مظاهر التحدي في مجال أنظمة المعلومات.

3- تصنيف الأنظمة المحاسبية على أساس نطاق نشاط الوحدة الاقتصادية:

لا شك أن النظام المحاسبي يختلف في الوحدات الاقتصادية المختلفة والمتعددة الأنشطة، إذا كانت الوحدة الاقتصادية تمثل وحدة مستقل وليس لها فروع أجنبية فإنها تتبع الطرق والأسس المحاسبية الأكثر أرجعية والسائد في الدولة التي تعمل بها، أما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تمثل وحدة مستقل وليس لها فروع أجنبية فإنها تتبع الطرق والأسس المحاسبية الأكثر أرجعية والسائد في الدولة التي تعمل بهال، أما إذا كانت الوحدة متعددة الجنسية فيجب أن يصمم النظام المحاسبي بها بحيث يصبح قادراً على توفير بيانات ومعلومات ملائمة تمكن من إنجاز الخطة الإستراتيجية للوحدة الاقتصادية.

يرى الباحث أن ظهور الأنظمة الإلكترونية الحديثة ساعدت على تصميم أنظمة محاسبية تتلائم مع طبيعة عمل المنشأة وذلك من خلال تشغيل البيانات ومخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني.

وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

توجد هناك وظائف لنظام المعلومات المحاسبي على النحو الآتي⁽¹⁾:

1. وظيفة جميع البيانات المحاسبية تبويبها وفهرستها.
 2. وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية للنظام.
 3. وظيفة تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية، وتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المنشأة عن طريق الخطوات المنطقية لإنتاج المعلومات وبمساعدة البرمجيات التطبيقية.
 4. وظيفة نقل وإيصال المعلومات المحاسبية وإدارة بنك المعلومات.
 5. وظيفة نقل وإيصال المعلومات إلى مستخدميها وعرضها بالطريقة المناسبة، أي تقديم عرض تليص للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني وتقارير دورية أو حسب الطلب.
 6. وظيفة رقابة وحماية البيانات من الأخطاء والتلاعب والأخطار والتهديدات والتأكد من دقة المعلومات.
- يرى الباحث أن ظهور التطور الحديث للحاسب الآلي أدى إلى تحسين المهام الوظيفية بالنسبة للنظام المحاسبي الإلكتروني وتقديم معلومات ملائمة تتوافق مع القرارات التي يتم إتخاذها.

المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي:

تتلخص المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي في الآتي⁽²⁾:

1. المدخلات الرئيسية للنظام وتتمثل في العمليات المالية والمحاسبية وما يرتبط بها من مستندات وسجلات ودليل محاسبي...الخ.
2. الإجراءات المالية والمحاسبية والتي تعبر عن القيود المحاسبية والعمليات المحاسبية وباقي الإجراءات المتعلقة بالعمل المالي والمحاسبي.

(1) د. محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م)، ص 47.

(2) هالة عباس عبد الله الشريف، نظم المعلومات المحاسبية الآلية والمصرفية، (رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2000م)، ص 21.

3. المعايير والمقاييس التي يقوم عليها النظام تعبر عن مدى قدرة النظام المحاسبي في توفير البيانات وامعلومات المحاسبية وكافة الجهات التي تطلبها بالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب وبالتكاليف المناسبة.

4. المخرجات الرئيسة للنظام وتتمثل في الكشوفات والتقارير المالية الشهرية والسنوية مثل المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

ويرى الباحث أن المعقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي هي اساس لتصميم نظام المعلومات المحاسبي فلا بد أن تكون صحيحة ودقيقة لإنتاج معلومات ملائمة.

مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

هناك مكونات سوف نقوم بعرضها لنظام المعلومات المحاسبي وذلك على النحو الآتي⁽¹⁾:

1- وحدة تجميع البيانات Data Collection Unit:

وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسهيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

2- وحدة تشغيل البيانات Data Processing Unit:

البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ويظهر السهم الموصل بين وحدة تجميع البيانات وقنوات المعلومات الموصلة إلى متخذ القرار وذلك من خلال عرض الشكل الموضح لمكونات نظام المعلومات المحاسبي. ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فإنها ترسل أولاً إلى وحدة التخزين يف نظام المعلومات المحاسبي.

3- وحدة تخزين واسترجاع البيانات Storing and Retrieval Unit:

(1) د. كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص ص 49، 51.

وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

4- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات) Data Transmission Unit:

وقنوات المعلومات هذه هي السويطة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية. وقد تكون قنوات الإتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض والإمكانات المتاحة للمشروع.

ويرى الباحث أن مكونات النظام المحاسبي تعتمد على حداثة النظام الإلكتروني المستخدم في تصميم وتشغيل البيانات والمعلومات داخل نظام المعلومات المحاسبي وذلك لتقديم معلومات ملائمة.



المصدر: د. كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر من نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق: ص 52.

المبحث الثالث

مخاطر، مزايا، وأثر استخدام الحوسبة (الحاسب الآلي) على نظم المعلومات المحاسبية

المخاطر التي تهدد أمن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات:

توجد هناك عدة أنواع من مخاطر أمن المعلومات المحاسبية سوف يتعرض لها الباحث من خلال دراسته وذلك على النحو الآتي⁽¹⁾:

تتمثل المخاطر أو التهديدات المتعلقة بأمن المدخلات في:

1- خلق بيانات زائفة وغير سلبية:

ويكون ذلك بخلق بيانات زائفة وغير صحيحة ولكن باستخدام نماذج مستندات للمصروفات الإضافية داخل المصروفات الموجودة.

2- تعديل أو تحريف في بيانات المدخلات:

ويكون ذلك من التلاعب بالمستندات والمدخلات الأصلية بعد اعتمادها من الشخص المسؤول ولكن قبل إدخالها إلى الحاسب الآلي وقد يحدث ذلك بزيادة رقم المصروف الفعلي الموجود بالمستند.

3- حذف بعض المدخلات:

ويكون بحذف بعض المستندات كلية أو استبعاد بعض البيانات قبل إدخالها إلى الحاسب الآلي وذلك بحذف المستندات من رزمة السجلات أو حذف الرزمة بالكامل.

3- إدخال البيانات أكثر من مرة:

ويكون ذلك باختيار بعض المستندات وإدخال بياناتها أكثر من مرة إلى النظام، مثل أوامر الدفع أو أوامر الدفع أو أوامر تسليم المخزون.

مخاطر تشغيل البيانات:

وينصب تأثير تلك المخاطر بصفة أساسية على البيانات المخزونة في ذاكرة الحاسب الآلي والبرامج التي تقوم بتشغيل تلك البيانات، تتمثل مخاطر تشغيل البيانات في تعديل وتحريف البرامج، عمل نسيج غير قانونية من البرامج، إدخال القنابل المؤقتة والجراثيم إلى أجهزة الحاسب الآلي.

مخاطر أمن مخرجات الحاسب:

(1) أحمد عبد السلام، مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، (الرياض: دار المريخ، 2004م)، ص 514.

إن مخاطر أمن مخرجات الحاسب تتمثل في سرقة مخرجات الحاسب أو إساءة الاستخدام أو توجيهها إلى أشخاص غير مصرح لهم بإستلامها، أو الإطلاع عليها نظراً لسريتها غير مخول لهم صلاحيات الإطلاع عليها.

ويرى الباحث تحديث الأنظمة والتصميم الجيد يقلل من المخاطر والأخطاء التي قد تواجه المعلومات المحاسبية مما يجعلها ملائمة لإتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة للمنشأة أو إجراء التعديلات الفورية على النظام المحاسبي تجنباً للمخاطر المتوقعة والحالية.

مزايا استخدام الحاسب الإلكتروني على النظام المحاسبي:

ظل نظام المعلومات المحاسبية لفترة طويلة هو النظام الرسمي من المنشأة وذلك من خلال إمداد الإدارة بالمعلومات المناسبة لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات، ولكن حدث العديد من التغيرات والتطورات في السنوات الأخيرة سواء كان على مستوى احتياجات الإدارة، حيث أصبحت هناك حاجة إلى المعلومات المناسبة والمقدمة من الوقت المناسب، إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات حيث أدى دخول الحاسب الإلكتروني إلى النظام المحاسبي إلى العديد من المزايا منها⁽¹⁾:

1. أدى استخدام الحاسب في النظام المحاسبي من المشروع إلى تطوير الإجراءات التي يتبعها المراجع الخارجي المستقل لتقييم الرقابة الداخلية من خلال تطوير خطط وطرق وإجراءات الحفاظ على أصول المنشأة والتأكد من صحة التقارير وكفاءة الأداء.
2. أثر الحاسب الإلكتروني بشكل هام على الأسلوب الذي يستخدمه نظم المعلومات المحاسبية من تشغيل البيانات مع إمكانية برمجة إجراءات القيد والترتيب والتخليص لعمليات المشروع، حيث يستخدم مصطلح دورة تشغيل البيانات بدلاً من الدورة المحاسبية.
3. لا يقوم الحاسب بتغيير أهداف ووظائف المعلومات المحاسبية وهي التزويد بالمعلومات المناسبة لإحتياجات مستخدمي المعلومات ولكن يقوم بتغيير الأسلوب الذي تستخدمه نظم المعلومات المحاسبية في تشغيل البيانات للحصول على المعلومات مما أدى لتطوير أساليب تلك النظم.
4. الإستفادة من السرعة والدقة التي يتمتع بها الحاسب الإلكتروني في تشغيل العمليات وتشغيل البيانات والوصول إلى المعلومات.

(1) د. ثناء علي قباني، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص 27.

يرى الباحث أن حدوث التطورات والتقدم التكنولوجي للحاسبات الإلكترونية يؤثر بالطبع على التصميم والمخرجات للنظام المحاسبي داخل المنشأة بل وسرعة عمل الإجراءات الروتينية للعمل داخل قسم المحاسبة ومساعدة باقي الأطراف الداخلية وذلك بإمداد المعلومات الدقيقة والصحيحة وعلى رأس هذه الأطراف إدارة المنشأة.

أثر الحاسب الإلكتروني على نظم المعلومات المحاسبية:

لقد أدى استخدام الحاسب إلى ظهور ما يعرف باسم النظم المحاسبية المحوسبة، حيث يتم تجميع وتسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية باستخدام الحاسب الإلكتروني، مما يترتب على ذلك ضرورة قيام النظم المحاسبية بدورها الفعال في ظل التطور لنظم المعلومات الحديثة، خاصة في مجال تقنية المعلومات بإعتبار أن المحاسبة هي نظام القياس وإيصال المعلومات لمستخدمين مختلفين ولتحقيق أهداف مختلفة.

وبالتالي فإن دخول الحاسب الإلكتروني إلى نظم المعلومات المحاسبية أدى إلى تغيرات هامة منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي⁽¹⁾:

1. أدى إلى تشغيل أسرع العمليات الحسابية والمقارنة للبيانات.
2. تكلفة أقل لتشغيل كل العمليات.
3. إعداد دوري تشكيل أكبر للتقارير والخدمات الأخرى.
4. تخزين أكبر للبيانات وزيادة القدرة على الدخول إليها عند الحاجة.
5. مدى واسع لخيارات الدخول للبيانات التزويد بالمعلومات.
6. إنتاجية أفضل للموظفين والمديرين الذين هم على دراية باستخدام الحاسب بكفاءة لإتمام أعمالهم المتعلقة بمسؤوليات إتخاذ القرارات.

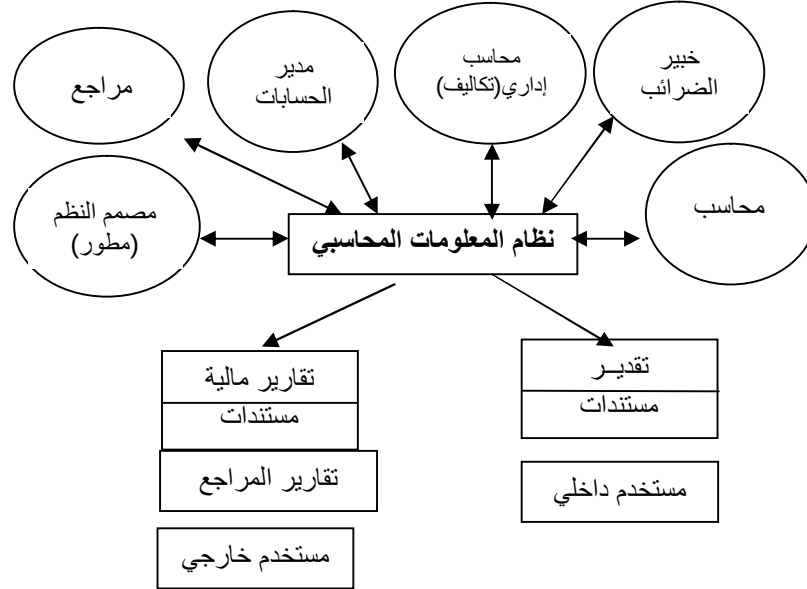
يرى الباحث أن إدخال الحاسب الإلكتروني أثر على نظم المعلومات المحاسبية فبرمجة النظم المحاسبية أدت إلى تغيير أسلوب تشغيل هذه الأنشطة، إضافة إلى المخرجات التي تنتج عند الحاجة مع إمكانية توزيعها على المستخدمين من خلال الأجهزة المحوسبة.

دور المحاسبين في ظل نظام المعلومات المحاسبي:

يتفاعل المحاسب مع نظام المعلومات المحاسبي ومع مخرجاته من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي الاستخدام، والتقييم، والتصميم والتطوير⁽²⁾.

(1) د. ثناء علي قباني، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص 103.
(2) أ.د. السيد عبد المقصود ديبان وآخر، نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 25.

فقد يكون المحاسب مستخدماً للنظام أو مراجعاً له أو مشاركاً في تصميمه، وتعتبر كل وظيفة من تلك المحاور الثلاثة مستقلة بصدد أدائها عن الأخرى، وقد يكون المحاسب محاسب مالي أو خبير ضرائب أو محاسب إداري أو مديراً للحسابات أو مراجع أو مصمم نظم. والشكل التالي يوضح العلاقة بين وظائف وأدوار المحاسب وبين نظام المعلومات المحاسبي:



المصدر: أ.د. السيد عبد المقصود ديبان وآخر، نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 25.

ومن وجهة نظر الباحث أن التأهيل العلمي والعملية له دور هام جداً في أداء المحاسب لعمله في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بالإضافة إلى مواكبة التطورات ومتابعة الندوات العملية المتخصصة في هذا الشأن.

المبحث الأول

تطور ومفهوم وأهداف الرقابة الداخلية

مفهوم الرقابة الداخلية:

تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

تطور مفهوم الرقابة الداخلية يساير التطور الكبير في النشاط الاقتصادي والتجاري ومراجعته من نمو في حجم المشروعات والوحدات الاقتصادية وإتساع نطاقها ومواكبة التطور في علم الإدارة. وبصورة عامة يمكن تلخيص المراحل التي مر بها تعريف الرقابة الداخلية في العصر الحديث بأربعة مراحل على النحو التالي⁽¹⁾:

المرحلة الأولى:

وقد تضمنت المفهوم الضيق للرقابة الداخلية، والذي تناسب مع طبيعة المشروعات الفردية الصغيرة التي سادت في حينه ثم غننت لتشمل باقي أصول المنشأة والقواعد التي تضعها إدارة المشروع بهدف المحافظة على أمواله وتحقيق الدقة المحاسبية في تسجيل عمليات المشروع وفي ذلك الوقت لم يشار إلى أي نظام يتعلق برقابة داخلية أو نظام محاسبي، فالأسلوب الذي كان متبعاً في المراجعة في ذلك الوقت هو تحقق مفصل لكل عملية⁽²⁾.

المرحلة الثانية:

وهي المرحلة التي شهدت نمو في حجم المشروعات وزيادة أنشطتها وإتساع نطاقها، وهو ما اختص تطوير في مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبناها للمنشأة بقصد حماية أصولها من النقدية والمخزون السلعي من السرقة والإختلاس وسوء الاستخدام والإهمال والتي عرفت في حينه باسم الضبط الداخلي إضافة إلى الوسائل الكفيلة بضمان الدقة المحاسبية لما هو مقيد بالسجلات، وإستعمال النظريات المحاسبية وتطبيقها للحصول على البيانات المالية الصحيحة ومن التعاريف التي ظهرت في تلك الفترة مصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين في العام 1936م، حيث عرف الرقابة الداخلية بأنها (مجموعة من الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروعات من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى، بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر⁽³⁾).

المرحلة الثالثة:

(1) بكري قباني، رقابة الدولة على المشروعات العامة، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 20، 1968م)، ص 85.

(2) عبد الفتاح محمد الصحن، الرقابة ومراجعة الحسابات، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، د، ت)، ص 2.

(3) بكري قباني، مرجع سابق، ص 85.

وقد تضمنت هذه المرحلة طفرة في مفهوم نطاق الرقابة الداخلية شكلت القاعدة لإرساء المفهوم الشامل للرقابة الداخلية، حيث تميزت بالاهتمام بالجوانب التنظيمية مع الإدارية وإتساع أهدافها التقليدية بالمحافظة على أصول المنشأة وضمان الدقة الحسابية للعمليات والسجلات. وقد شكل التقرير الذي أصدره المعهد الأمريكي للمحاسبة سنة 1949م الأساس لهذه المرحلة، حيث عرفت الرقابة الداخلية بأنها (تتطوي على الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها مع الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدماً).

المرحلة الرابعة:

وتتضمن المفهوم الحديث للرقابة الداخلية وهو ما أطلق عليها منهج النظم في الرقابة الداخلية ويعتقد أن العام 1953م يمثل الأساس لظهور هذا المنهج والذي يقوم على ما يسمى بالنظم الكلية والتي تركز على العلاقات والارتباطات بين هذه النظم والنظام الكلي، ويركز مبدأ الرقابة الداخلية على فكرة النظم لأداء أي نشاط هنالك مسؤولية أساسية في تأدية مهامها الخاصة بطريقة معينة وبدرجة من الكفاءة وتسمح لها بالاستعمال الاقتصادي الفعال والمفيد. ويلاحظ الباحثون أنه في كل مرحلة من مراحل التطور كان هنالك مفهوم محدد للرقابة الداخلية وأصبح المفهوم يتسع شيئاً فشيئاً وفقاً للظروف الاقتصادية والتطورات التي شهدتها كل مرحلة من مراحل التطور.

ففي المرحلة الأولى كان المفهوم يقتصر على تسجيل عمليات المشروع والحفاظ على النقدية والأصول فكانت وظيفة الرقابة الداخلية تتحقق داخلياً وليس هنالك من رقابة من خارج المشروع. ومن الملاحظ في تلك الفترة لم يشار إلى نظام يتعلق بالرقابة الداخلية أو النظام المحاسبي. أما المرحلة الثانية فيرى الباحثون أن المفهوم قد اقتصر ليشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية، فتوسع المفهوم يشمل الوسائل الكفيلة لضمان الرقابة المحاسبية.

المرحلة الثالثة فيرى الباحثون أنها الأهم في مراحل مفهوم الرقابة الداخلية وذلك لتشمل الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية حيث مثل أهم الأهداف في تلك المرحلة وشهدت تلك الفترة تطور مشهود حيث أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين التعريف صار الأساس لهذه المرحلة.

وبلاحظ الباحثون أن المرحلة الرابعة هي مرحلة الذروة لظهور منهج النظم في الرقابة الداخلية وهي مرحلة المفهوم الحديث للرقابة الداخلية.

ويرى الباحثون أن هذه المراحل الأربعة شكلت مع بعضها المفهوم الحديث والأساس للرقابة الداخلية.

جدول رقم (1) يوضح مقارنة بين مراحل تطور الرقابة الداخلية

المراحل	التغيير في المفهوم	أهم السمات والمميزات
المرحلة الأولى	اقتصرت المفهوم على الطرق والوسائل التي تتبناها المنشأة بقصد حماية النقدية.	- لم يشار إلى نظام يتعلق بالرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية. - الأسلوب المتبع في المراجعة هو التحقق المفصل للعمليات.
المرحلة الثانية	أصبح المفهوم يشمل مجموعة الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والأصول بجانب التأكد من أن الدقة الكتابية لمسك الدفاتر.	- استعمال النظريات المحاسبية وتطبيقاتها للحصول على البيانات المالية الصحيحة.
المرحلة الثالثة	عرفت الرقابة بأنها الخطة التنظيمية المتنافسة التي تتبناها المنشأة لحماية الأصول ومراجعة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها.	- الاهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية. - اتساع الأهداف لتشمل كفاءة استخدام الموارد المتاحة للارتقاء بالإفادة الإنتاجية.
المرحلة الرابعة	تضمنت المرحلة الرابعة المفهوم الحديث للرقابة الداخلية وقد عرفت نظام الرقابة الداخلية بأنه تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول، اختيار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم.	- ظهور منهج النظم الكلية والتي تركز على علاقات والارتباطات بين النظم الكلية والتي تركز على العلاقات مع الارتباطات بين النظم الفرعية والنظام الكلي.

أما في اللغة الإنجليزية فكلمة رقابة تعني التحكم والسيطرة Control، وأيضاً تعني (السلطة والفحص، وقد جعل قاموس Harfy Standard كلمة الرقابة بمعنى السلطة والسيادة والإكراه والإشراف).

وفي اللغة الفرنسية تتكون كلمة الرقابة لغوياً من جزئين هما Roleet Control ويقصد بها أن فعل الرقابة يعتبر مرادفاً لفعل الفحص والبحث كما يعتبر مرادفاً لفعل الإشراف والمتابعة والملاحظة.

ويستنتج الباحثون أن مفهوم الرقابة في اللغة إقتصر على الترقب والحفظ والإنتظار والحراسة وهذه المعاني لم تبتعد كثيراً عن المعنى الإصطلاحي للرقابة.

ويستنتج الباحثون تعريف الرقابة في اللغة بأنها: تلك العملية التي بمقتضاها يؤثر المراقب أو رئيس الوحدة التنظيمية على سلوك المرؤوسين بدفعهم إلى العمل على تحقيق أهداف معينة بأقل قدر من الموارد الاقتصادية وذلك خلال حماية تلك الموارد وتحقيق أفضل استخدام لها.

مفهوم الرقابة إصطلاحاً :

الرقابة هي عملية متبعة دائمة ومستمرة تقوم بها الجهة الرقابية للتأكد أن مما يجري عليه العمل داخل الوحدة الاقتصادية أو الخدمية يتم وفق الخطط مع السياسات الموضوعة⁽²⁾. وهي مجموعة من عمليات التفتيش والفحص والمراجعة ويقصد بها الوقوف على كل مشروع من المشروعات الاقتصادية الهامة وأن المراجع يعمل في الحدود التي تؤثر أنه يحقق الغرض الذي أنشئ من أجله واقتراح الحلول المناسبة التي تقتضي على الأسباب التي تفوق تنفيذ هذا الغرض وتحديد السؤال في حالة الخطأ والتلاعب وإحالة إلى الجهة القضائية المختصة⁽³⁾.

(1) المرجع السابق، ص 80.

(2) عوض محمد الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1929م)، ص 40.

(3) أشرف عزيز، محاضرات في التكاليف، (الخرطوم: 2005م)، ص 150.

وعرفت أيضاً بأنها السياسات والإجراءات التي يتم من خلالها تحقيق أهداف الشراكة التي يجب أن يهتم بها مراجعي الحسابات حتى يستطيع الحكم على مقدرة الشركة على تسجيل وتلخيص البيانات والأحداث المالية التي قامت بها الشركة محل المراجعة⁽¹⁾.

ويستطيع الباحثون تعريف الرقابة في الإصطلاح بأنها العملية التي يتم بمقتضاها التأكد من الأهداف التخططية والسياسات الموضوعة والتأكد من أن نتائج التنفيذ في الحدود المخططة.

مفهوم الرقابة الداخلية:

تعددت المفاهيم للرقابة الداخلية منها:

عرفتها لجنة طرق التدقيق التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين: الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية الأصول ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدماً⁽²⁾.

وكان تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبين عام 1962م للرقابة الداخلية بأنها هي الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل تاحفاظ على المقدرة النقدية والأصول الأخرى، بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر⁽³⁾.

أما نشرة معايير المراجعة الدولية فقد عرفتها بأنها: (خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المنشأة من أجل حماية أصولها، والتأكد من دقة إمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية، وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية)⁽⁴⁾.

وجاء تعريف الإتحاد الدولي للمعايير الدولية في المعيار 400 بأنها: (كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في تعريف معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا).

(1) عبد الوهاب نصر علي، د. شحاته السيد، الرقابة الداخلية والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2006م)، ص 76.

(2) د. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م)، ص 167.

(3) عبد الفتاح محمد الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، (الإسكندرية: المؤسسة الجامعية، 1983م)، ص 25.

(4) د. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2004م)، ص 46.

يشير نظام الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة من مالية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمان من سير العمل في المنشأة وتتضمن الرقابة الداخلية عدة تعاريف منها: (نظام الرقابة الداخلية هو تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وتشجيع السير لسياسات الإدارة في طريقها المرسوم)⁽¹⁾.

ومن خلال التعريفات السابقة يستنتج الباحثون الآتي:

1. أن نظام الرقابة الداخلية هو نظام شامل وهو الذي يقوم بكل جوانب التنظيم.
 2. أن نظام الرقابة الداخلية هو المسؤول عن تحقيق أهداف الوحدة باستخدام كافة الوسائل التنظيمية الممكنة.
 3. أن نظام الرقابة الداخلية هو جزء من كل نظام تستخدمه المنشأة لتنظيم عملياتها وليس نظام مستقل بحد ذاته.
 4. أ، نظام الرقابة الداخلية نظام شامل يشمل على أكثر من الأمور المتعلقة لوظائف المحاسبين والتقارير المالية بل أنه يمتد يشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية.
 5. أن الرقابة الداخلية توفر الظروف الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة.
 6. أن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل في الالتزام بالقوانين واللوائح وترشيد استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وكل ذلك بجانب الثقة في التقارير المالية والمحافظة على أصول المنشأة.
 7. أن الرقابة الداخلية هي عملية يضع أسسها وينفذها ويراقبها ويطورها الأفراد على كفاءة المستويات بالمؤسسة.
 8. أن الرقابة الداخلية تتصف ببساطة مكوناتها إلا أنها تتطلب البراعة والدقة في التطبيق.
- ويستطيع الباحثون تعريف الرقابة الداخلية بأنها: هي خطة تنظيمية تقوم بوضعها الإدارة وهي عبارة عن إجراءات وأساليب توضع لضمان حسن سير العمل وذلك من أجل حماية أصولها

(1) د. محمد سمير الصبان، المراجعة بين التنظيم والتطبيق، (بيروت: الدار الجامعية، 1995م)، ص 215.

والمحافظة على القدرة النقدية والمحاسبية وفقاً للمعايير. ويعتبر الغرض الأساسي للرقابة الداخلية هو مساعدة الإدارة على تأدية مسؤولياتها بطريقة فعالة وذلك من خلال البيانات والتقارير الصحيحة.

أهداف الرقابة الداخلية:

أصبحت هذه العناصر الأربعة تلقى قبولاً عاماً كهدف لأي نظم للرقابة الداخلية وتتمثل هذه الأهداف في:

أولاً: حماية الأصل للمشروع⁽¹⁾:

تتمثل حماية الأصل للمشروع وممتلكاته المختلفة هدفاً رئيسياً من أهداف الرقابة الداخلية في المشروع، وتتخذ حماية أصول المشروع أشكالاً وأساليب مختلفة ومتعددة من الضياع والإشراف والسرقة وتحقق الحماية بالآتي:

(أ) الوقاية من الأخطاء المتعمدة⁽²⁾:

وهي التي ترتكب عند معالجة البيانات بقصد إخفاء إنحراف معين أو غش أو إختلاس ويترتب ذلك من ترتيب مسبق ومتعمد من قبل أفراد غير أمناء وتتوافر فيهم سوء النية المبنية مسبقاً لإرتكاب هذه الأخطاء.

(ب) الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة:

وتنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطيء للمبادئ والقواعد المحاسبية أو الجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي مثل الأخطاء في تسجيل المصروفات في قائمة المركز المالي، أو الأخطاء في ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ أو أخطاء السهو.

(ج) المحافظة على الأصول من الإختلاس والسرقة والغش:

يعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة والتي يتم إرتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها والإختلاس والسرقة والغش في أمور مرفوضة يترتب عليها مسائل الأفراد المسؤولين طبقاً للقانون العام في الدولة.

ثانياً : دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها:

(1) د. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة والبيات التطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م)، ص 198.
(2) عبد الفتاح الصحن، والسوافيري، الرقابة ومراجعة الحسابات، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2004م)، ص 136.

يترتب على مزاوله الأنشطة المختلفة مجموعة من العمليات المالية غير المالية التي تطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية عليها.

تنتج هذه العملية عن وجود مبادلة إنتاج المشروع أو خدماتها مع أطراف خارج المنشأة واستخدام وتحويل الأصول داخل المشروع من خلال سلسلة من الخطوات تضمن التصريح بالعمليات وتنفيذها وتسجيلها دفترياً⁽¹⁾.

(أ) التصريح بالعمليات:

تضمن هذه الخطوات مجموعة من السياسات والقرارات الإدارية الخاصة بإجراء التبادل التجاري وعمليات التمويل أو استخدام الأصول في أغراض محددة ولتحقيق أهداف معينة ولا يجوز للمسؤولين عن عمليات البيع منح هذا الخصم لعمل آخر إلا بعد موافقة الإدارة⁽²⁾.

(ب) تنفيذ العمليات:

تتمثل الخطوة الثانية لعملية المبادلة التي تنتج عنها مجموعة من العمليات التي يمارسها المشروع في تنفيذ العمليات التي يتم إقرارها أو التصريح بها في الخطوة السابقة. تضمن هذه الخطوة كافة الإجراءات والمناسبة لتنفيذ العمليات التي يقوم بها المشروع ويجب ربط كل خطوة أو إجراء بالمسؤول عنها ومحاسبته.

(ج) التسجيل الدفترى للعمليات:

التصريح بالعمليات وتنفيذها وفقاً للخطوات السابقة يتم تسجيل العمليات التي تمت ونفذت دفترياً لخطوة ثالثة تسجيل العمليات يتم من خلال الآثار المترتبة على هذه العمليات على أصول المشروع في الدفاتر والسجلات الخاصة والمعدة لكل مجموعة متجانسة من العمليات ولا بد من التوجه السليم للعمليات المالية.

(د) المحاسبة عن نتائج العمليات:

تتمثل هذه الخطوة في تحديد نتيجة العمليات المختلفة التي قام بها المشروع خلال الفترة والمحاسبة عن هذه النتائج وأن الخطوات الأربعة التي تم بها إنجاز المشروع وتتمثل في التصريح

(1) عبد الفتاح محمد الصحن، مرجع سابق، ص 132، 131.

(2) عبد الفتاح محمد الصحن، والسوافيري، مرجع سابق، ص 140.

بالعمليات. تنفيذ العمليات التي يمكن أن تتميز بالدقة كما يمكن الاعتماد عليها في مختلف المجالات إذا توافرت الإجراءات والعناصر التالية:

- مراعاة الدقة في تصميم وتنفيذ هذه الخطوات وفقاً لترتيبها السابق.
- الربط بين الخطوات ببعضها البعض دون الفصل عن بعضها.
- توافر متابعة داخلية سليمة ومستمرة يتم تنفيذه وتسجيله أول بأول.

ثالثاً : رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية⁽¹⁾:

يعد الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وزيادتها وتطويرها من الأهداف الرئيسة لإدارة أي مشروع حيث يمكن أن تلعب دورها في هذا عن طريق:

- ❖ رقابة عناصر الإنتاج.
 - ❖ متابعة مراحل العملية الإنتاجية لتحديد أي خروج عن النظام الخاص بالمشروع.
 - ❖ تقييم نتائج العملية الإنتاجية ومدى تحقيق أهدافها باستخدام نظام الرقابة الداخلية والتدقيق بين تصرفاتها وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها⁽²⁾.
 - ❖ التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة⁽³⁾.
- أن عملية الالتزام بالسياسات الموضوعة ذات الإدارية في كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية هذا يعني أنه يجب على المنشأة أن تقع إجراءات من شأنها أن تبين مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية. حيث أنه في بعض المنشأة الكبيرة الحجم يكون لديها إدارة خاصة بمتابعة الالتزام بالقوانين والسياسات الموضوعة. ويستطيع الباحثون إضافة الأهداف التالية:
- ❖ تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.
 - ❖ الحكم على أداء العمل في جميع إدارات المشروع وأقسامه.
 - ❖ إمداد الإدارة ببيانات يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرار.

ويرى الباحثون أن الرقابة الداخلية تحقق للمنشأة جميع هذه الأهداف، أما بالنسبة للمراجع الحسابات الخارجي فإنه سيركز على هدفين هما دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها

(1) د. خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 229.

(2) عبد الفتاح الصحن، والوافيري، مرجع سابق، ص 42.

(3) د. غسان فلاح المطارنه، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006م).

وحماية الأصل للمشروع والسجلات ويرجع ذلك لطبيعة عمل المراجع الخارجي والذي يتمثل في إبداء الرأي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية ومدى سلامة إعداد القوائم المالية مع مصداقيتها في التعبير عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين.

المبحث الثاني

أنواع، خصائص، مخاطر ووسائل الرقابة الداخلية

أنواع الرقابة الداخلية:

قد تولى تعريف معايير المراجعة الداخلية رقم (1) الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين صياغة الرقابة الداخلية بالمنشأة كالاتي⁽¹⁾:

الرقابة الداخلية الإدارية:

وهي التي تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات واللوائح التي تتخذها الإدارة لتنفيذ الزمن أنشطتها المختلفة وتتعلق كذلك بالتحليل الأخصائي ودراسة الزمن والحركة وتقارير أداء الوحدات المختلفة وبرنامج تدريب وتأهيل العاملين هذه الإجراءات عادة ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية.

الرقابة المحاسبية:

(1) عبد المنعم محمود، د. عيسى أبو طبل، المراجعة أصولها العملية والعلمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985م)، ص 9-10.

وهي المتعلقة بحماية الأموال ودقة السجلات المحاسبية وهي التي تحدد درجة الاعتماد عليها هذه النوع من الرقابة مهم للحصول على تأكيدات بخصوص أن:

1. العمليات ومختلف الأنشطة بالمنشآت يتم تنفيذها طبقاً لتوجيهات وسياسات الإدارة فضلاً عن إدارة المراجعة الداخلية.

2. جميع العمليات يتم تسجيلها بما يضمن إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

بالإضافة إلى أن هناك نوع آخر من أنواع الرقابة الداخلية هو:

الضبط الداخلي:

هو الذي يشير إلى الإجراءات والوسائل المحاسبية والإحصائية وغيرها والتي تهدف إلى حماية الأصول من الأخطاء الكتابية ومن الإختلاس وما شابه ذلك⁽¹⁾.

وفي تلخيصنا لأنواع الرقابة الداخلية يستنتج الباحث الآتي: إن الرقابة الإدارية والمحاسبية تناولنا الجانب الفني بالمنشأة من التحليلات الإحصائية وإعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والضبط الداخلي تنطرق إلى الجوانب الفنية والتنفيذية وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الضبط الداخلي أهم أنواع الرقابة الداخلية.

الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية:

لكي يحقق نظام الرقابة الداخلية يتعين أن تتوفر مجموعة من الخصائص وتمثل هذه الخصائص في الآتي⁽²⁾:

الخطة التنظيمية:

ويقصد بها تقسيم المنشأة إلى إدارات رئيسية وفرعية ويتم اختطاطات كل إدارة بوضوح وتنسيق.

إجراءات اعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على الأصول:

(1) د. أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1992م)، ص 188.
(2) د. منصور حامد محمود، د. محمد أبو العلا الطحان، د. محمد هاشم، أساسيات المراجعة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2002م)، ص 115-116.

وتهدف هذه الإجراءات إلى حماية ممتلكات المشروع وموجوداته من الغش وسوء الاستخدام، كما تهدف إلى التحقق من أن المصروفات لا يتم صرفها إلا بعد اعتماد الجهة الإدارية المختصة بذلك.

الإشراف الإداري والمتابعة الأداء:

حيث تقوم الإدارة بمقارنة نتائج الفترة الحالية بنتائج الفترة السابقة للوقوف إلى الاختلافات وتحديد المسؤولية عنها، كما تقوم الإدارة للوقوف إلى الاختلافات وتحديد أجزاء معينة من العمل تفحص المخازن أو نظام الأجور.

كما أن هنالك خصائص أخرى لنظام الرقابة الداخلية وتتمثل هذه الخصائص في الآتي⁽¹⁾:

1- وضوح خطوط السلطة والمسئولية:

من المعروف أن جميع أنشطة وأعمال المؤسسة تؤدي بواسطة عدد كبير من الموظفين ولكي يتسنى للمنشأة تحقيق رقابة فعالة لابد من أن يسأل شاغلي هذه الوظائف عن مجموعة محددة من الأصول أو العمليات.

2- الإشراف اليومي:

ويتمثل في عملية المتابعة المباشرة لتطبيق نظم الرقابة الداخلية داخل المنشأة.

3- كفاءة الموظفين:

بالرغم من وضوح خطوط السلطة والمسئولية وتوزيع الوظائف وإحتياجاتها طبقاً لنظام الرقابة الداخلية لكن قد يفشل هذا النظام في تحقيق أهدافه نتيجة عدم كفاءة أو أمانة الموظفين في تأدية جميع الواجبات الملقاة على عاتقهم ومن هنا يستنتج الباحث أن خاصية كفاءة الموظفين العمود الفقري لخصائص نظام الرقابة الداخلية حتى يحقق أهدافه، كما يرى الباحث أن هذه الخصائص هي مكملة لبعضها فيرون الإشراف اليومي لا تحقق الرقابة على السجلات وبدون وجود إدارة علياً لا يمكن القيام بعملية الإشراف اليومي.

مخاطر الرقابة:

تتمثل مخاطر الرقابة في العمليات الآتية⁽¹⁾:

⁽¹⁾وليم توماس، أميرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 374.

- التقرير الأولي لمخاطر الرقابة:

وهو عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة في منع حدوث تحريفات جوهرية أو إكتشافها أو تصحيحها حيث هناك دائماً إمكانية وجود بعض مخاطر للرقابة بسبب القيود الملازمة لأي نظام محاسبي أو لأي نظام للرقابة الداخلية.

يقوم المراجع عادة بتقدير مخاطر الرقابة على مستوى عالي لبعض أو كافة التأكيدات عندما:

- أ. يتسم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة بعدم الفعالية.
- ب. أن تقييم فعالية النظام المحاسبي للمنشأة ونظام الرقابة الداخلية ليس بالكفاءة المطلوبة.

- توثيق فهم وتقدير مخاطر الرقابة:

- حيث يتعين على المراجع ما يلي في أوراق العمل الخاصة بعملية المراجعة.
- أ. الفهم الذي حصل عليه للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية بالمنشأة.
 - ب. تقدير مخاطر الرقابة وفي حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوى العالي يجب على المراجع أيضاً توثيق الأسس التي بنى عليها استنتاجاته.

مدى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية:

توجد هناك العديد من القيود التي تحد من مدى اعتماد المراجع على نظام الرقابة الداخلية فقد تحدث نتيجة لعدم فهم الموظف للتعليمات والإجراءات أو عدم العناية في تأديبه الوظيفة أو الإجهاد الجسماني، كما أن فلسفة الرقابة الداخلية تقوم على إفتراض أنه من الصعوبة أن يتوطأ شخصين أو أكثر بغرض التلاعب في السجلات المحاسبية إذا ما حدث توطؤ فليس في إستطاعة المراجع أن يعتمد على نظام الرقابة الداخلية بهدف التأكد من عدم وجود مخالفات أو عدالة وحذف القيم المعروضة في القوائم المالية وقد تكون القيود أكثر حدة ممثلة في قيام الإدارة العليا نفسها بالتحايل على نظام الرقابة وعمل أخطاء ومخالفات في إستطاعة الإدارة إخفاء أمرها ولهذا فإن

(1)د. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 185-186.

المراجعة يجب أن يأخذ في اعتباره أمرها. ولهذا فإن المراجع يجب في اعتباره هذه القيود خلال المراحل عمليات المراجعة وإعداد تقريره⁽¹⁾.

ويستنتج الباحث من مدى فعالية وإعتماد على نظام الرقابة الداخلية على أن لا تكون هناك علاقة شخصية بين المراجع ومجلس الإدارة بالشركة.

الرقابة الداخلية في ظل البيئة التشغيل الإلكتروني:

لقد تأثرت البيئة الأكاديمية والعملية للمراجعة بقوة ما يعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات الخاصة في العقد الأخير من قرن العشرين وبدايات القرن الحادي وعشرين وإعكس هذا التأثير على تدريب وتأهيل المراجعين زأصبح من المطلوب معيناً تطوير النظام تعليم المحاسبي لإنتاج المحاسب عصري مؤهل تأهيل متقدماً خاصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات من ناحية وتطوير مراجع ونظم وتدريب المرضى خاصة الرسمية لنقل القدرات مراقب الحسابات العملية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

أثر الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية:

يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على طريقة أساسية التنبؤ بها إنشاء وتسجيل ومعالجة وإثبات المعاملات وتقدم التكنولوجيا المعلومات منافع محتملة تتمثل في الكفاءة وفعالية في الرقابة الكيان الداخلية عن طريقة تمكين الكيان من⁽²⁾:

1. الإرتقاء بحسن توقيت وتوفير والدقة المعلومات.
2. تطبيق قواعد عمل محدده مسبقاً وأداة حسابات معقدة في معالجة الكميات كبيرة من المعاملات أو البيانات.
3. تسهيل التحليل الإضافي للمعلومات.
4. تعظيم القدرة على مراقبة أنشطة الكيان وسياساته وإجراءاته.

⁽¹⁾وليم توماس وأميرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 372-373.

⁽²⁾د. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، مرجع سابق، ص 144-145.

5. تعظيم القدرة على تحقيق فصل فعال بين الواجبات عن طريق تنفيذ ضوابط أمنية في تطبيقات وقواعد البيانات ونظم التشغيل.

الإضافة إلى ذلك يجب على مراجع أن يوصي عنايته الخاصة الآثار استخدام الحاسب الآلي في تطبيقات محاسبية العامة خلال دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية، وبجانب ذلك يجب أن يكون المراجع على إلمام كاف بنظام الحاسب الآلي حتى يكون في إستطاعته دراسة وتقييم أوجه الرقابة الأساسية للنظام⁽¹⁾.

كما أن هناك آثار أخرى تترتب على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية الرقابة حيث توتر تكنولوجيا المعلومات في أي عملية حسابية من حيث تسجيلها وفي تشغيلها والتقدير عنها. ومن ناحية أخرى فإن إدخال البيانات مباشرة إلى الحاسب الآلي في ظل نظم تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى عدم وجود الدليل المادي المتعارف عليها في ظل النظم التقليدية مما يتطلب ضرورة تطوير أساليب الرقابة على إدخال البيانات⁽²⁾.

ويستنتج الباحث مما سبق تفوق النظام التقليدي على النظام الحديث للرقابة في وجود وكفاية الأدلة المادية.

كما يرى الباحث أنه ولا بد من ضرورة التأهيل التقني الكافي لمراجعي الحسابات حتى تتم عملية الرقابة بالصورة المطلوبة في ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات.

الوسائل والإجراءات التي يمكن أن تستخدمها المنشأة لتحقيق الرقابة على أمن وسلامة المعلومات في طب بيئة تكنولوجيا المعلومات:

تتفرد الوسائل التي تستخدمها المنشأة لتحقيق الرقابة في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات وتتمثل هذه الوسائل في الآتي⁽³⁾:

أ - التشفير:

وهو أسلوب يستخدم لضمان سرية وخصوصية وسلامة البيانات حتى لا يطلع عليها آخر غير مصرح لهم بالتعامل مع هذه البيانات.

(1) ولیم توماس، أمیرسون هنکی، المراجعة بین النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 436.
(2) د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص 214.
(3) د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص 131.

ب - إجراءات الحماية من الفيروسات:

وتتمثل في استخدام برامج الكشف عن الفيروسات وتحديثها باستمرار علاوة على عدم فتح أي ملف إلا بعد التأكد من مصدره.

ج - الحوائط النارية:

وهو عبارة عن مجموعة برامج مترابطة تقع على حدود شبكة الحاسب وتهدف إلى التأكد من هوية أي شخص يحاول الدخول للنظام وتحقيق الحوائط النارية الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات عن طريق عدم السماح لأي شخص غير مصرح له بالدخول لنظام المعلومات وتجنباً لنقل الفيروسات قد تعني بنظام المعلومات بالإضافة إلى إمكانية إستبعاد لأفراد الذين تركوا العمل بالشركة من الدخول إلى نظام المعلومات.

د - إدارة كلمات المرور (كلمة السر) Pass word:

وتعد أهم وسائل وإجراءات الرقابة، حيث عن طريقها لا يمكن النظام إلا لمن لهم المعرفة كلمات المرور وهم الأشخاص المصرح لهم بالدخول لنظام والموظفين بالشركة ويستنتج الباحث أنه جميع هذه الوسائل في مجملها تسعى إلى تحقيق هدف واحد تكامل ونجاح عملية الرقابة الداخلية.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني:

مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، يلتزم الجودة والإماتاز في أعماله، إسعاداً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين، وتعظيماً لحقوق المساهمين.

الرسالة:

مصرف يزواج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الإمتياز، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مليئاً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متنامية، ونظم تقنيات مستحدثة، يقوم عليها العاملون فريقاً محرصاً خلقاً ملتزماً أمانة مدرباً مهارة، مؤهلاً معرفة، ويلتزم الشفافية منهجاً، لسعد المتعاملون والماكون والمجتمع.

القيم الـ10:

- الشرعية في المعاملات.
- الريادة.
- المهنية.
- العمل بروح الفريق.
- التحسين المستمر.
- الشفافية في المعاملات والعلاقات.
- التميز في المعاملات.
- إسعاد المتعاملين.
- التعاون مع الشركاء.
- الشراكة مع المجتمع

شركة مساهمة عامة:

النشأة والتأسيس:

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم (9) لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م.

في مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك. في أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م. باشر البنك أعماله فعلياً اعتباراً من مايو 1978م.

رأس المال:

- رأس المال المصرح به (500) مليون جنيه سوداني.
- رأس المال المدفوع (110) مليون جنيه سوداني.

النشاط:

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتيسير التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى اشريعة الإسلامية وتقنيات مصرفية حديثة ومتطورة.

اهداف المصرف وأغراضه:

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه ونذكر منها:

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والاجتماعية في أي إقليم أو منظمة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجه.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل ودفع الأوراق وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
4. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي قررها البنك.
5. الإتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات النفيسة.
6. فتح خطابات الضمان والاعتماد وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.

المبحث الثاني
تحليل البيانات وإختبار الفرضيات
جدول رقم (1/2/3)

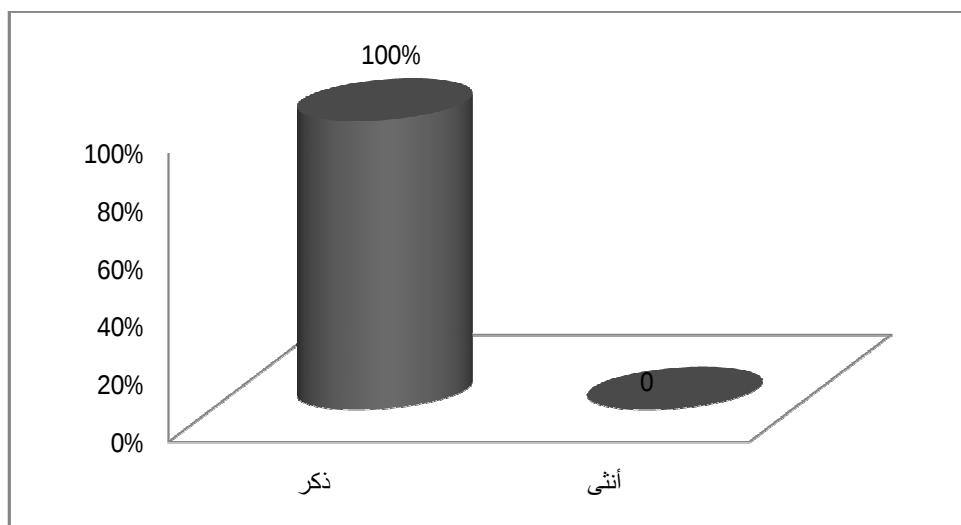
يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	37	100
أنثى	0	0
المجموع	37	100

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/2/3)

يوضح الشكل البياني لأفراد العينة حسب النوع



المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

نلاحظ من الجدول رقم (1) والشكل البياني أن النوع لأفراد عينة الدراسة نجد الذكور تكررهم (37) بنسبة (100%) بينما الإناث لاتوجد فى العينة.

جدول رقم (2/2/3)

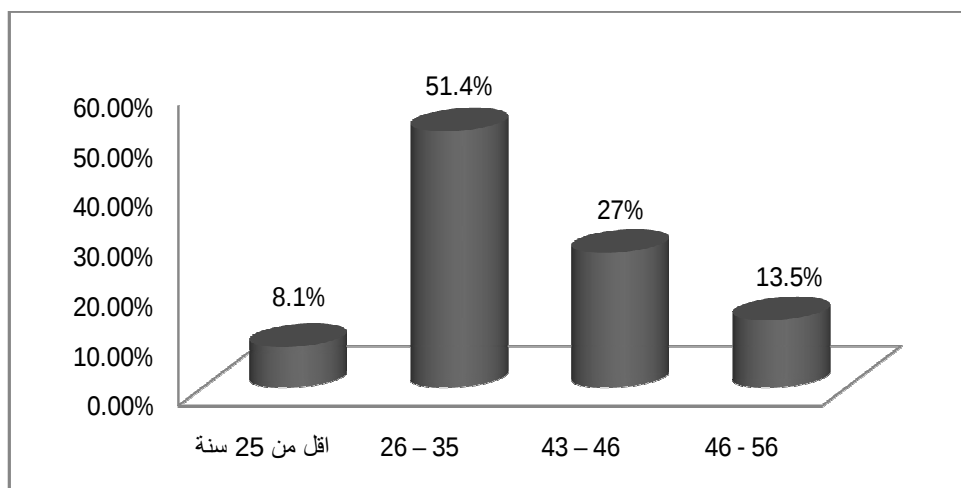
يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
8.1	3	اقل من 25 سنة
51.4	19	35 – 26
27	10	46 – 43
13.5	5	56 - 46
100	37	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/2/3)

يوضح الشكل البياني لأفراد العينة حسب الفئة العمرية



المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

نلاحظ من الجدول رقم (2) والشكل البياني أن نسبة العمر لأفراد عينة الدراسة نجد الذين اعمارهم أقل من 25 سنة كانت (8.1%) بينما نجد الذين اعمارهم من 26 - 35 سنة كانت (51.4%) ونجد الذين اعمارهم من 43 - 46 سنة كانت (27%) ونجد الذين اعمارهم من 46 - 56 سنة كانت (13.5%).

جدول رقم (3/2/3)

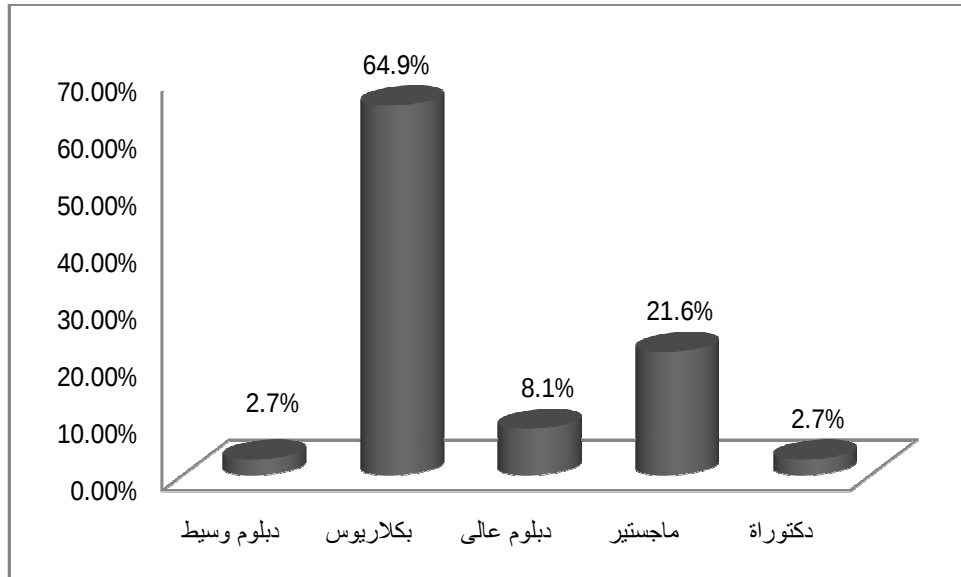
يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم وسيط	1	2.7
بكالوريوس	24	64.9
دبلوم عالي	3	8.1
ماجستير	8	21.6
دكتوراة	1	2.7
المجموع	37	100

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/2/3)

يوضح الشكل البياني لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

نلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل البياني أن نسبة المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة نجد الدبلوم الوسيط كانت (2.7%) بينما نجد البكالوريوس كانت (64.9%) و نجد الدبلوم العالي كانت (8.1%) ونجد نسبة الماجستير كانت (21.6%) ونجد نسبة الدكتوراة كانت (2.7%).

جدول رقم (4/2/3)

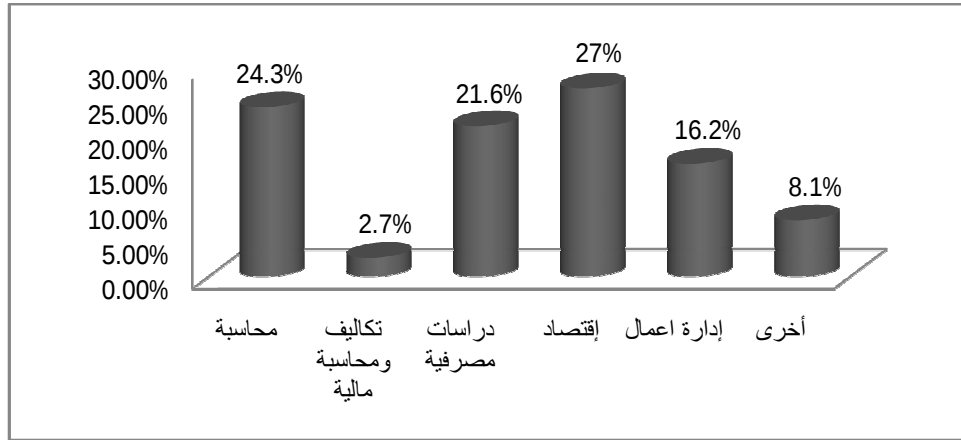
يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
24.3	9	محاسبة
2.7	1	تكاليف ومحاسبة مالية
21.6	8	دراسات مصرفية
27	10	إقتصاد
16.2	6	إدارة اعمال
8.1	3	أخرى
100	37	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (4/2/3)

يوضح الشكل البياني لأفراد العينة حسب التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

نلاحظ من الجدول رقم (4) والشكل البياني أن نسبة التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة نجد تخصص محاسبة كانت (24.3%) بينما نجد تخصص تكاليف ومحاسبة مالية كانت (2.7%) ونجد تخصص دراسات مصرفية كانت (21.6%) ونجد تخصص إقتصاد كانت (27%) ونجد تخصص إدارة اعمال كانت (16.2%) ونجد تخصصات أخرى كانت (8.1%).

جدول رقم (5/2/3)

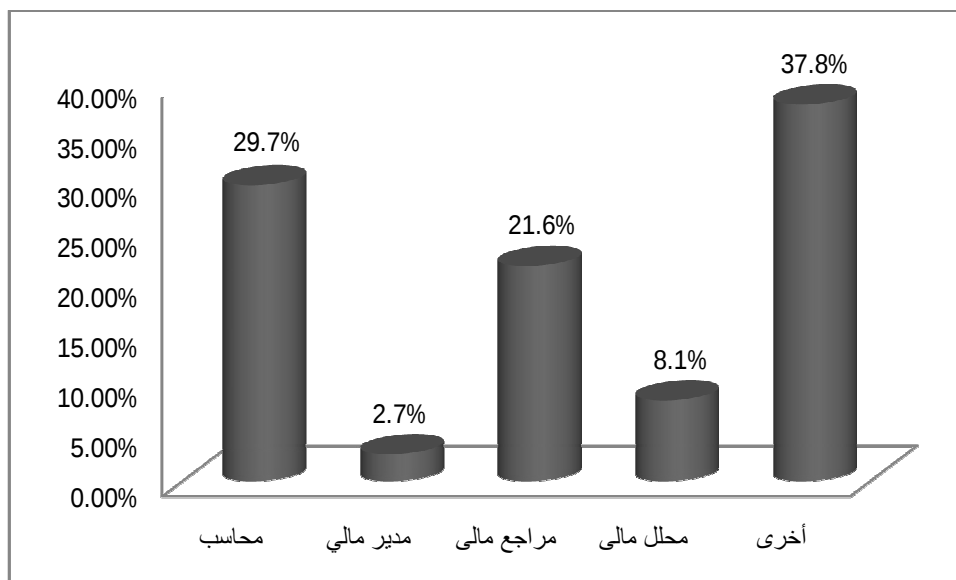
يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الوظيفة

الدرجة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	11	29.7
مدير مالي	1	2.7
مراجع مالي	8	21.6
محلل مالي	3	8.1
أخرى	14	37.8
المجموع	37	100

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

يوضح الشكل البياني لأفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

نلاحظ من الجدول رقم (5) والشكل البياني أن نسبة الوظيفة لأفراد عينة الدراسة نجد المحاسب كانت (29.7%) بينما نجد مدير مالي كانت (2.7%) ونجد المراجع المالي كانت (21.6%) ونجد المحلل المالي كانت (8.1%) ونجد الوظائف الأخرى كانت (37.8%).

جدول رقم (6/2/3)

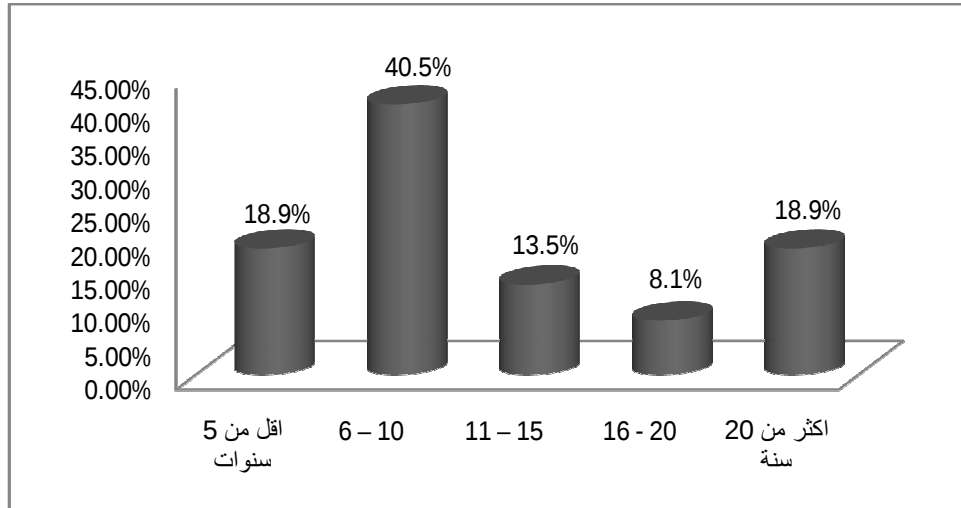
يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة

السنة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	7	18.9
6 – 10	15	40.5
11 – 15	5	13.5
16 – 20	3	8.1
اكثر من 20 سنة	7	18.9
المجموع	37	100

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (6/2/3)

يوضح الشكل البياني لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

نلاحظ من الجدول رقم (6) والشكل البياني أن نسبة سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة نجد الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات كانت (18.9%) ونجد الذين خبرتهم بين 6-10 كانت (40.5%) بينما نجد الذين خبرتهم من 11-15 كانت (13.5%) ونجد الذين خبرتهم بين 16-20 سنة كانت (8.1%) ونجد الذين خبرتهم أكثر من 20 سنة كانت (18.9%).

جدول رقم (7/2/3)

يوضح التكرارات والنسبة المئوية لأسئلة المحور الأول

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بانظمة الرقابة الداخلية لها دور فعال في رفع كفاءة وفعالية الأداء للشركات المساهمة العامة في السودان	23 %62.2	13 %35.1	1 %2.7	-	-	37 %100
2	استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية	20	17	-	-	-	37

						بانظمة الرقابة الداخلية تساهم فى تحسين الكفاءة وفعالية الاداء	54.1%	45.9%	-	-	-	100%
3						رفع كفاءة وفعالية الاداء ناتجة عن إستخدام المنشأة لتكنولوجيا المعلومات	15	18	4	-	-	37 100%
							40.5%	48.6%	10.8%	-	-	
4						تطبيق اسلوب الرقابة الداخلية يساعد الإدارة فى توفير قاعدة بيانات تساعد المستويات الإدارية العليا فى رفع كفاءة وفعالية الأداء	21	15	1	-	-	37 100%
							56.8%	40.5%	2.7%	-	-	
5						تكنولوجيا المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل فعال فى رفع كفاءة وفعالية الأداء	15	21	-	1	-	37 100%
							40.5%	56.8%	-	2.7%	-	

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

نلاحظ من اجابات المبحوثين فى المحور الأول: العبارة الاولى نجد معظم آراءهم كانت متجها نحو الموافقة بشدة بنسبة (62.2%) وهر اعلى نسبة، بينما نجد العبارة الثانية يتجهون نحو الموافقة بشدة بنسبة (54.1%) وفى العبارة الثالثة كانت الآراء متجها نحو الموافقة بنسبة (48.6%) وفى العبارة الرابعة كانت آراهم متجها نحو الموافقة بشدة بنسبة (56.8%)، وفى العبارة الخامسة كانت الآراء متجها نحو الموافقة بشدة بنسبة (40.5%) مما سبق نلاحظ أن معظم آراء المبحوثين يتفقون على الموافقة لأسئلة الدراسة.

جدول رقم (8/2/3)

مناقشة أسئلة الفرضية الأولى: استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بأنظمة الرقابة الداخلية
يؤدى الي رفع كفاءة وفعالية الأداء لشركات المساهمة العامة فى السودان:

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بأنظمة الرقابة الداخلية لها دور فعال فى رفع كفاءة وفعالية الأداء للشركات المساهمة العامة فى السودان	1.4	0.55	19.7	2	0.000

0.622	1	0.243	0.51	1.6	استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بأنظمة الرقابة الداخلية تساهم في تحسين الكفاءة وفعالية الاداء	2
0.012	2	8.8	0.66	1.7	رفع كفاءة وفعالية الاداء ناتجة عن إستخدام المنشأة لتكنولوجيا المعلومات	3
0.000	2	17.1	0.56	1.5	تطبيق اسلوب الرقابة الداخلية يساعد الإدارة في توفير قاعدة بيانات تساعد المستويات الإدارية العليا في رفع كفاءة وفعالية الأداء	4
0.000	2	17.2	0.63	1.6	تكنولوجيا المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل فعال في رفع كفاءة وفعالية الأداء	5

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

من الجدول رقم (8) نلاحظ ان القيم الإحتمالية لمعظم العبارات الخاصة بالفرضية الاولى نجدها أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير الى وجود فروقات ذات دلالة احصائية، أي الفرضية متحققة وبالتالي إجابات لمبحوثين تتحيز لاجابة دون غيرها، عدا العبارة الثانية لان القيمة الإحتمالية الخاصة بها اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بالتالى لا يحقق الفرضية أي المبحوثين يوافقون على ذلك كما سبق ذكره فى محور الدراسة الاول.

جدول رقم (9/2/3)

يوضح التكرارات والنسبة المئوية لأسئلة المحور الثاني

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	تطور نظام الرقابة الداخلية نسبة لاعتمادة على تكنولوجيا المعلومات أدى الي خلق نوع من الميزة التنافسية للشركات المساهمة	17 %45.9	15 %40.5	4 %10.8	1 %2.7	- -	37 %100

2	الميزة التنافسية للشركات تقيم على اساس الرقابة الداخلية	10	19	7	1	-	37
		%27	%51.4	%18.9	%2.7	-	%100
3	النتائج المتوقعة في تطبيق نظام الرقابة الداخلية تحدد القدرة التنافسية للشركات المساهمة	12	18	6	1	-	37
		%32.4	%48.6	%16.2	%2.7	-	%100
4	نظام الرقابة الداخلية لة دور فعال في خلق الميزة التنافسية بين الشركات المساهمة فى السودان	13	20	3	1	-	37
		%35.1	%54.1	%8.1	%2.7	-	%100
5	تطور نظام الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات يزيد من القدرة التنافسية بين الشركات المساهمة فى السودان	13	20	3	1	-	37
		%35.1	%54.1	%8.1	%2.7	-	%100

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

نلاحظ من اجابات المبحوثين فى المحور الثانى : العبارة الاولى نجد معظم آراءهم كانت متجها نحو الموافقة بشدة بنسبة (45.9%)، بينما نجد العبارة الثانية يتجهون نحو الموافقة بنسبة (51.4%) وفى العبارة الثالثة كانت الآراء متجها نحو الموافقة بنسبة (48.6%)، وفى العبارة الرابعة كانت آراهم متجها نحو الموافقة بنسبة (54.1%)، وفى العبارة الخامسة كانت الآراء متجها نحو الموافقة بنسبة (54.1%) مما سبق نلاحظ أن معظم آراء المبحوثين يتفقون على الموافقة لأسئلة الدراسة.

جدول رقم (10/2/3)

مناقشة أسئلة الفرضية الثانية: اعتماد نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات يخلق نوع من الميزة التنافسية لشركات المساهمة فى السودان:

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
-------	----------	---------------	-------------------	---------------	-------------	-------------------

1	تطور نظام الرقابة الداخلية نسبة لاعتمادة على تكنولوجيا المعلومات أدى الي خلق نوع من الميزة التنافسية للشركات المساهمة	1.7	0.78	20.4	3	0.000
2	الميزة التنافسية للشركات تقيم على اساس الرقابة الداخلية	2	0.76	18.2	3	0.000
3	النتائج المتوقعة في تطبيق نظام الرقابة الداخلية تحدد القدرة التنافسية للشركات المساهمة	1.9	0.77	17.6	3	0.001
4	نظام الرقابة الداخلية لة دور فعال فى خلق الميزة التنافسية بين الشركات المساهمة فى السودان	1.8	0.71	25.6	3	0.000
5	تطور نظام الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات يزيد من القدرة التنافسية بين الشركات المساهمة فى السودان	1.8	0.71	25.6	3	0.000

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

من الجدول رقم (10) نلاحظ ان القيم الإحتمالية لجميع العبارات الخاصة بالفرضية الثانية نجدها أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير الى وجود فروقات ذات دلالة احصائية، أى الفرضية متحققة وبالتالي إجابات المبحوثين تتحيز لاجابة دون غيرها، أى المبحوثين يوافقون على ذلك كما سبق ذكره فى محور الدراسة الثاني.

جدول رقم (11/2/3)

يوضح التكرارات والنسبة المئوية لأسئلة المحور الثالث

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	استخدام نظام الرقابة الداخلية يساعد الإدارة فى توفير عناصر الأمن والسلامة	23 %62.2	13 %35.1	1 %2.7	-	-	37 %100
2	ضرورة وجود قناعة من قبل الإدارة العليا باهمية تكنولوجيا المعلومات المحاسبية فى نظام الرقابة	18 %48.6	18 %48.6	1 %2.7	-	-	37 %100

						الداخلية	
37 %100	1 %2.7	- -	4 10.8 %	17 %45.9	15 %40.5	عناصر الأمن والسلامة تعتمد على كفاءة نظام الرقابة الداخلية	3
37 %100	- -	1 %2.7	1 %2.7	19 %51.4	16 %43.2	يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية	4
37 %100	1 %2.7	- -	2 %5.4	15 %40.5	19 %51.4	اعتماد نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات المحاسبية يساعد على اظهار الانشطة الغير وأضحة في ظل الرقابة الداخلية	5

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

نلاحظ من اجابات المبحوثين فى المحور الثالث: العبارة الاولى نجد معظم آراءهم كانت متجها نحو الموافقة بشدة بنسبة (62.2%)، بينما نجد العبارة الثانية يتجهون نحو الموافقة والموافقة بشدة بنسبة (48.6%) لكل وفى العبارة الثالثة كانت الآراء متجها نحو الموافقة بنسبة (45.9%)، وفى العبارة الرابعة كانت آراهم متجها نحو الموافقة بنسبة (51.4%)، وفى العبارة الخامسة كانت الآراء متجها نحو الموافقة بشدة بنسبة (51.4%) مما سبق نلاحظ أن معظم آراء المبحوثين يتفقون على الموافقة لأسئلة الدراسة.

جدول رقم (12/2/3)

مناقشة أسئلة الفرضية الثالثة: إعتدال نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات المحاسبية يوفر الأمن والسلامة نسبة لطبيعة مكونات نظام الرقابة:

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	استخدام نظام الرقابة الداخلية يساعد الإدارة فى توفير عناصر الأمن والسلامة	1.4	0.55	19.7	2	0.000
2	ضرورة وجود قناعة من قبل الإدارة العليا باهمية	1.5	0.56	15.6	2	0.000

					تكنولوجيا المعلومات المحاسبية فى نظام الرقابة الداخلية	
0.000	3	20.4	0.85	1.8	عناصر الأمن والسلامة تعتمد على كفاءة نظام الرقابة الداخلية	3
0.000	3	29.9	0.68	1.6	يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية	4
0.000	3	26.9	0.83	1.6	اعتماد نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات المحاسبية يساعد على اظهار الانشطة الغير وأضحة فى ظل الرقابة الداخلية	5

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

من الجدول رقم (12) نلاحظ ان القيم الإحتمالية لجميع العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة نجدها أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير الى وجود فروقات ذات دلالة احصائية، أي الفرضية متحققة وبالتالي إجابات المبحوثين تتحيز لاجابة دون غيرها، أى المبحوثين يوافقون على ذلك كما سبق ذكره فى محور الدراسة الثالث.

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة

رقم المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
الأول	5	0.833	0.913
الثانى	5	0.913	0.956
الثالث	5	0.759	0.871
المجموع الكلى	15	0.875	0.935

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

أولاً : النتائج:

1. تتوفر معلومات محاسبية بأنظمة الرقابة الداخلية مما أدى إلى رفع كفاءة وفاعلية الأداء لشركات المساهمة العامة في السودان.
2. يعتمد نظم الرقابة الداخلية لشركات المساهمة في السودان على تكنولوجيا المعلومات مما خلق ميزة تنافسية لدى الشركات.
3. يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على توفير الأمن والسلام لأنظمة الرقابة الداخلية.
4. توجد قناعة من قبل الإدارة العليا بأهمية تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في نظام الرقابة الداخلية.
5. تطبق إدارة شركات المساهمة السودانية أسلوب الرقابة الداخلية مما ساعد على توفير قاعدة بيانات تساعد المستويات الإدارية العليا على رفع كفاءة وفعالية الأداء.

6. اعتمد نظام الرقابة الداخلية لشركات المساهمة السودانية على تكنولوجيا المعلومات المحاسبية مما ساعد على إظهار الأنشطة الغير واضحة في ظل الرقابة الداخلية.

ثانياً : التوصيات:

1. يجب على شركات المساهمة السودانية توفير معلومات محاسبية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات لرفع كفاءة وفعالية الأداء لديها.
2. يجب على شركات المساهمة السودانية القيام بدورات تدريبية للموظفين على استخدام المعلومات المحاسبية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية الخاص بها وذلك لمواكبة التطورات وضمان رفع كفاءة الأداء.
3. يتطلب من شركات المساهمة تطوير نظام الرقابة الداخلية الخاص بها لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات لزيادة القدرة التنافسية.
4. على شركات المساهمة السودانية الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية لدى الشركة من حيث التقنية المستخدمة والمرونة في أداء العمليات لتحقيق أهدافها.

5. على شركات المساهمة السودانية الاهتمام الزائد بمدى رضا العملاء لتحقيق ميزة تنافسية للشركة.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. السنة النبوية.

ثانياً : المراجع:

1. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
2. أحمد رجب عبد العال، دراسات في الأنظمة والمشكلات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).

3. أحمد عبد السلام، مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، (الرياض: دار المريخ، 2004م).
4. أحمنور، تصميم وإدارة النظام المحاسبي، (الإسكندرية: مؤسسة الجامعة للنشر، 2001م).
5. أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1992م).
6. أشرف عزيز، محاضرات في التكاليف، (الخرطوم: 2005م).
7. البخاري، أيار عبد الفتاح، الجامع في الكمبيوتر، (الأردن: شركة البخار للكمبيوتر والإلكترونيات، 2001م).
8. بكري قباني، رقابة الدولة على المشروعات العامة، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 20، 1968م).
9. ثناء علي قباني، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
10. حبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري، (بيروت: دار العلم للملايين، 1925م).
11. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م).
12. السيد عبد المقصود ديبان وآخر، نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
13. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
14. عبد الرازق، مارث حسين، مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة، (الأردن، عمان: دار وائل للنشر، 1993م).
15. عبد الفتاح الصحن، والسوافيري، الرقابة ومراجعة الحسابات، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2004م).
16. عبد الفتاح محمد الصحن، الرقابة ومراجعة الحسابات، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، د، ت).

17. عبد الفتاح محمد الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، (الإسكندرية: المؤسسة الجامعية، 1983م).
18. عبد المنعم محمود، عيسى أبو طبل، المراجعة أصولها العملية والعلمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985م).
19. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحله، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
20. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد، الرقابة الداخلية والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2006م).
21. عوض محمد الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1929م).
22. غسان فلاح المطارنه، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006م).
23. كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
24. محمد سمير الصبان، المراجعة بين التنظيم والتطبيق، (بيروت: الدار الجامعية، 1995م).
25. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م).
26. محمد شوقي بخاري وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).
27. محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م).
28. منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هاشم، أساسيات المراجعة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2002م).
29. ناصر نورالدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).

30. هاشم أحمد عطيه، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، (عين شمس: الدار الجامعية، 1999م).

31. هالة عباس عبد الله الشريف، نظم المعلومات المحاسبية الآلية والمصرفية، (رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2000م).

32. وليم توماس، أميرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق.

ثالثاً : الرسائل العلمية:

1. آدم البشير المبارك إدريس، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة بعض الجامعات السودانية، 2012م)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2013م.

2. إنشراح أحمد شريف، تقييم الرقابة الداخلية (دراسة حالة شركة سكر كنانة 1996-2001م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2002م.

3. جعفر عثمان الشريف، الرقابة الداخلية وأثرها على نطاق فحص المراجع الخارجي، (دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء)، رسالة ماجستير في المحاسبة من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م.

4. حسام عبد الحي محمد عثمان، الدور التكافلي لنظم التكاليف ونظم المحاسبة المحوسبة (دراسة حالة مصنع فريجون فود للمواد الغذائية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2005م.

5. رشيدة علي احمد، نظم الرقابة الداخلية واثرها على تنفيذ عقود المشتريات الحكومية (دراسة تطبيقية على جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2006م.

6. عدنان محمد محمد قاعور، دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية (عزة الجامعة الإسلامية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2007م.

7. عشاى الهىثمى محمد عشاى، آثاى حوسبة النظم المحاسبية على الشركات، (دراسة حالة الشركة التجارية مجموعة هائل سعيد أنعم وشركائه)، رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل، 2004م.
8. فىاض حمزة محمد رملى، مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى ترشيد القرارات الإدارية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى نظم المعلومات المحاسبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
9. محمد إبراهيم سعد، أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل، 2005م.
10. محمد محمود بلال محمود، أهمية حوسبة نظام محاسبة التكاليف (دراسة تحليلية تطبيقية)، رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل، 2005م.